مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٣٩**

الأربعاء ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سيلال	(فرنسا)
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/298)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة موجهة (S/2011/282)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تيغيغنيوورك، مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، والسيد كولين بروس، مدير عمليات البنك الدولي واستراتيجيته لأفريقيا، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، بين ظهرانينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/282، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا وتحتوي على ورقة مفاهيم بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم. وأرحب بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تمثل جهود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكبر عملياتنا وأكثرها تعقيداً. وبمساعدة العديد من الشركاء، يقوم الشعب الكونغولي بإعادة بناء بلده. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لهذه الجهود.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز المواضيع الأربعة قيد المناقشة اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، فقد تحسن الأمن في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي الشرق، حدث تقدم في تفكيك الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية. وأحرز ذلك التقدم نتيجةً لتضافر عدد من العوامل: العمليات العسكرية التي نُفِّذت وفقا لسياسة المشروطية التي تنتهجها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبرامج الفعالة لنزع سلاح المقاتلين السابقين الأجانب وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم، وجهود بسط سلطة الدولة، وتحسّن علاقات جمهورية الكونغو الديمقراطية مع البلدان المجاورة في منطقة البحيرات العظمى.

يجب المحافظة على كل هذه الإنجازات.

لا تزال الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية تشكل تهديدا كبيرا. وتظل الحالة الإنسانية خطيرة، إذ إن هناك ١,٧ مليون شخص من المشردين. وبطبيعة الحال، لا تزال تترتب عواقب إنسانية واسعة النطاق عن انتهاكات

حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، والعنف الجنسي، ونهب القرى وحرقها.

(تكلم بالإنكليزية)

الموضوع الثاني الذي أود أن أتطرق إليه هو موضوع الانتخابات.

عند إجراء انتخابات شفافة على نحو سليم، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات، وبناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. لكنها تنطوي أيضا على مخاطر، خصوصاً في المجتمعات المنقسمة على نفسها بفعل الصراعات أو المتعافية منها.

إن الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية المقرر عقدها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ثمّ تليها انتخابات المحافظات والانتخابات المحلية، يمكن أن تساعد على زيادة توطيد السلام والاستقرار. ويجب أن تجري هذه الانتخابات في حينها وأن تكون شفافة وذات مصداقية، وسِلمية وآمنة، وأن تتيح لجميع الكونغوليين الفرصة كاملةً للمشاركة بحرية وبدون خوف من المضايقات أو العنف. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان عدم اندلاع أعمال عنف قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها. فلقد استثمرنا الكثير، وهناك الكثير الذي يمكن أن نخسره. وهذا أمر في غاية الأهمية لضمان استمرار تقدم البلد. وأحث جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على العمل معا لضمان تلبية الانتخابات لهذه الشروط الأساسية.

ومن المتوقع أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم اللوجيستي والتقني، وهو أمر ستحتاج البعثة إلى موارد إضافية من أجله. كما أن البعثة على استعداد لدعم عمل مراقبي الانتخابات الوطنيين والدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم بشكل حاسم توفير المعدات اللازمة لوحدات الشرطة الكونغولية التي تدربها بعثة الأمم المتحدة وفرنسا والحكومة على تأمين الانتخابات.

والموضوع الثالث هو سيادة القانون والحوكمة وبناء المؤسسات. وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل سيتطلب وجود مؤسسات وطنية قوية – مفتوحة أمام الجميع – ويمكنها توفير الخدمات الأساسية، وبشكل أساسي، الأمن وسيادة القانون. وأنا أرحب بممارسة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيادة بصورة متزايدة في التصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب. وقد شمل ذلك تعزيز نظام العدالة العسكرية ومحاكمة بعض المتهمين بارتكاب العنف الجنسي والعنف الجنساني وغير ذلك من الجرائم. وتشمل مناحي التقدم الأخرى اتخاذ خطوات لإنشاء دوائر خاصة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها.

غير أنني ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الأنباء المستمرة عن وقوع أعمال عنف جنسي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. وأحث السلطات الكونغولية مرة أخرى على بذل المزيد من الجهد لوضع حد لهذه الجرائم. إن عواقب العنف الجنسي خطيرة وبعيدة الأثر. فبالإضافة إلى الأضرار البالغة التي تلحق بالضحايا، فإن هذا العنف يعمق الصراعات ويزيد الأحوال المتردية بالفعل سوءا. ويصدق هذا بوجه خاص عندما يفلت الجناة من العقاب. وأحث الشركاء الدوليين على توفير الدعم اللازم للشرطة والجيش الوطنيين والنظام القضائي في الكونغو، وعلى جعل تحديد الجناة ومحاكمتهم من الأولويات.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا ضمان حصول ضحايا العنف الجنسي على الاهتمام والرعاية المناسبين. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٨، نشرنا فريق خبراء يعمل مع السلطات الوطنية لتعزيز سيادة القانون. والتأهيل المهني

لأجهزة الأمن الوطنية وتعزيز السلطة القضائية أمر ضروري لحقوق الإنسان ولإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ولحماية المدنيين. ولا بد من إنهاء دائرة الإفلات من العقاب.

(تكلم بالفرنسية)

الموضوع الرابع والأخير هو التنمية الاقتصادية. فلا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ والتعمير والتنمية. ومما يثلج صدري الجهود المستجدة لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، على سبيل المثال، من خلال مبادرات إقليمية مثل اجتماع قمة لوساكا الذي عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وهذه الخطوات وغيرها يمكن أن تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على منع الأعمال التي تقود إلى نشوب الصراع وتحرم البلد من إيرادات حيوية.

وينبغي للشعب الكونغولي أن يفتخر بالمكاسب التي تحققت في العقد الماضي. ولكن الحالة لا تزال هشة. والتحديات ماثلة بقوة. وسيكون النجاح في إجراء انتخابات ذات مصداقية معلما على طريق الاستقرار. وإنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي على أن يحددوا معا أولويات المرحلة المقبلة وطبيعة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. والأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل بصورة وثيقة مع جميع الشركاء لتقديم كل الدعم الممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريمون تشيبانداء، وزير التعاون الدولي والإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيبانداء (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تأتي في حينها في هذه السنة الهامة من تاريخ بلدي. ومن خلالكم، أود أيضا أن أشكر فرنسا التي ترتبط معها جمهورية الكونغو الديمقراطية بعلاقات وثيقة وطويلة من الاحترام والتقدير المتبادلين.

وأود أن أكرر الثناء بالإجماع على الرئاسة الكولومبية للمجلس في الشهر الماضي، وأن أعرب عن امتناني الشخصي إزاء الحماس والخبرة التي أنجزت الرئاسة الكولومبية مهامها بهما.

كما أود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون الذي عبر بيانه الاستهلالي عن إرادته التي لا تكل في السعي جاهدا من أجل بناء السلام في بلدي. ونحن لن نتمكن أبدا من أن نوفيه حقه من الشكر على مشاركته الشخصية في البحث عن حل دائم لإنهاء الإخلال بالسلم والأمن الدوليين الذي كان سائدا في مرحلة زمنية معينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى بذله قصارى جهده لتمكين المنظمة العالمية من مساعدة الديمقراطية الكونغولية الفتية على الازدهار والشعب الكونغولي على تحقيق تطلعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يرجع انخراط الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تموز/يوليه ١٩٦٠ وهي ممثلة حاليا ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي حلت محل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو قبل عام تقريبا. وحضوري هنا اليوم يبرهن على الأهمية الواضحة التي توليها الحكومة الكونغولية للدعم الذي يتلقاه بلدي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ونحن نعتقد، حقا، أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن إجراء تقييمات دورية لأنشطة الأمم المتحدة في دعم حكومة جمهوريتنا من أجل ضمان أن تظل وثيقة الصلة بأهدافنا وبالطابع المتغير للتحديات التي نواجهها، وأن تصبح شراكتنا فعالة على نحو متزايد، مما يعزز بالتالي مصداقية المنظمة. وأتمنى من أعماق قلبي أن تتيح لنا التبادلات التي سنجريها في هذه الجلسة التوصل إلى توافق في الآراء ثلاثي الجوانب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن بشأن التقدم المحرز نحو عودة الأوضاع في بلدي إلى طبيعتها وبشأن العقبات التي ما زالت تعوق ذلك والتي تتطلب اهتمامنا المشترك بصورة عاجلة، وعلى أساس ذلك التقييم المزدوج، بشأن أنشطة الأمم المتحدة مستقبلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بخصوص ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ونرى أنه لا توجد نقطة انطلاق لهذه العملية أفضل من النتائج التي حققها حتى الآن التقييم المشترك المنشئ عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠). ومن هذا المنظور، فإننا نذكر بأن القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) حدد ثلاثة أهداف رئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، مع نتائج محددة ينبغي تحقيقها لكل هدف. وكما سيفهم المجلس، لست بحاجة إلى أن أُذكِّر من اتخذوا هذا القرار بأهدافه والنتائج المنتظرة فيما يتعلق بكل منها.

وفي هذا السياق، يمكن تلخيص استنتاجات التقييم المشترك اليوم على النحو التالي. الهدف الأول يتعلق بالعمليات العسكرية والحد من التهديد الذي تمثله المجموعات المسلحة. أولاً، العمليات العسكرية بهذا الشأن قد انتهت. والجهود الجارية تهدف إلى تحييد جيوب المقاومة الأخيرة للعناصر المسلحة المتبقية والجوالة بغية القضاء على كل تهديد للسلام.

ثانياً، إن العمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة، قد خفضت إلى حد كبير القدرات العملياتية للمجموعات المسلحة. وتتكون تلك المجموعات الآن من عدد يتراوح من ٦ إلى ١٢ عنصراً، ومع ذلك، ما زال نطاق أنشطتها الإجرامية يمثل تهديداً لأمن السكان في بعض المناطق النائية من البلد.

ثالثاً، إن المناطق المتناقصة العدد التي ما زال أمنها يتأثر بوجود تلك الفلول من العناصر المسلحة الجوالة ينظر إليها ويتعامل معها كل من الطرفين على أنها مناطق حساسة غير مستقرة. ومع ذلك، فهي تحت سيطرة القوات الحكومية تماماً.

رابعاً، إن القوات الحكومية، في المهام التي تقوم بها، كثيراً ما تستفيد من الدعم السوقي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة.

الهدف الثاني يتعلق بالوسائل المتاحة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية السكان بشكل فعال، والاضطلاع تدريجياً بمهام البعثة في مجال الأمن. وفي هذا الصدد، اتخذت مبادرات لتوفير قوات أمنية ذات فعالية متزايدة للبلد. وفي إطار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، شملت تلك المبادرات تحديد هوية القوات وإدارتها، وإعادة تنظيم القوات إلى أفواج، واستئناف تدريب الوحدات وتبديل القوات القائمة.

وفيما يتعلق بالشرطة الوطنية الكونغولية، تجدر الإشارة إلى عدد من النقاط. أولاً، سيتم توفير التدريب لشرطة الحدود التي ستنشر من كاليمي إلى إيتوري لمساعدة خدمات مواقع الحدود والحد من الثغرات الحدودية. ثانياً، نشر ٤٠٠ عنصر من المجموعات المسلحة بعد تدريب ملائم في كبالاتا في المقاطعة الشرقية. ثالثاً، ستقوم بعثة الأمم

المتحدة بتبديل ضباط الشرطة. رابعاً، سيجرى تصويت بشأن إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية، وسيصدر التشريع الخاص بذلك عما قريب.

أما الهدف الثالث، فيتمثل في تعزيز بسط سلطة الدولة على كل التراب الوطني بتنفيذ الإدارة المدنية التي ستكون الضمان لحكم القانون. وهنا، يمكن أن أشير إلى عدد من النقاط. أولاً، إن السلطات الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر تقريباً على كل الأراضي التي كانت تسيطر عليها مجموعات مسلحة في السابق. مع ذلك، بقيت هناك بعض جيوب الإدارة الموازية السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في منطقة ماسيسي، إلى جانب البعض من جماعة سيمبا في محمية مايكو الوطنية.

ثانيا، أن الشرطة الوطنية الكونغولية متواجدة في جميع الأراضي المحررة، باستثناء شمال دونغو. ولكن، يحد من فعاليتها النقص في الضباط والافتقار إلى الدعم اللوجستي وعدم كفاية تدريب عناصرها.

ثالثاً، أن النظام القضائي يقوم بدور متزايد وأن أداءه في تحسن مستمر. وتم تعيين مدعين عامين جدد وتدريبهم ونشرهم في مناطق حساسة. وعلاوة على ذلك، ففي المقاطعات التي حدثت فيها انتهاكات، أنشئت محاكم دورية عسكرية ومدنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، لحل المشاكل المتعلقة بابتعاد المحاكم عن المناطق التي ارتكبت فيها الجرائم.

رابعاً، إن إدارة السجون في الميدان غير كافية، للأسف، وحيثما توجد فإنها تعاني من أوجه نقص عديدة، منها، مثلاً، البنى الأساسية العتيقة والنقص في الموظفين وقلة الموارد والتدريب.

هذا التقييم الواضح والموضوعي هو نتاج العمل المشترك الذي قام به خبراء من الجانبين – بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة في البلد قبل سنتين تحديداً، يوفر هذا التقييم أسباباً كثيرة للشعور بالارتياح. فقد تحقق تقدم كبير في الحد من التهديدات لأمن شعبنا، وتتحسن الظروف المؤدية إلى اضطلاع الحكومة بمسؤوليات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال تطبيع علاقاتنا مع الدول المجاورة، يمكننا أن نعتبر وبحق أننا قد خرجنا من مرحلتي صنع السلام وحفظ السلام.

ولكن ما زالت هناك تحديات كثيرة، ونحن لا نسعى إلى التقليل منها. ولكنها أوثق ارتباطاً بمقتضيات بناء السلام والديمقراطية والحكم الرشيد وبناء قدرات الدولة. وبهذه الطريقة، ستتمكن الدولة من الاضطلاع بوظائفها الوطنية بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة.

ومن هذا المنطلق، حددت الحكومة لنفسها عدداً من الأولويات التي ننتظر دعم المجتمع الدولي لها. أولاً، إن تنظيم الانتخابات في نهاية ولاية الحكومة الحالية سيضمن أن الشعب الكونغولي يمكن أن يتولى زمام مصيره.

ثانياً، إن إصلاح القطاع الأمني الذي يشمل الشرطة والجيش والنظام القضائي وخدمات السجون سيتم ضماناً لحقوق المواطنين وأمنهم، وتحقيقاً للاستقرار في البلد والمنطقة وإنهاء إفلات أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم فظيعة، مثل اغتصاب النساء وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، من العقاب. والتزام الحكومة بمكافحة تلك الجرائم قد تأكد مؤخراً بإصدار أحكام رادعة لجرائم اغتصاب ارتكبها العديد من المسؤولين، منهم ضباط كبار بالجيش والشرطة.

ثالثاً، ستبذل جهود لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وهو عنصر يزيد من حدة الصراع في الجزء الشرقي من بلدنا وفي المنطقة، ولا سيما من خلال تنفيذ الصكوك التي اعتمدت في القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في لوساكا في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

رابعاً، ستبذل الجهود لبناء قدرات الإدارة العامة وإدارة المحافظات للتمكين من تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار في البلد بنجاح. وتشمل تلك خطة تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة بالصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحقيق اللامركزية والبرامج الوطنية لإعادة الإعمار، التي يشار إليها على أنها ”ركائز الجمهورية الخمس“.

خامساً، سوف نعمل على تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع الدول المجاورة من خلال الحوار وتعزيز التعاون الإقليمي، فهو الضمان للسلام والاستقرار داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة على السواء.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن الحكومة عازمة على مواجهة التحدي بتنظيمها سلمياً، وفي الآجال الزمنية التي يحددها الدستور مع ضمان طابعها الحر والديمقراطي. وتحقيقاً لهذا الغرض، أنشأنا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهي المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات بموجب الدستور. وتتألف من ممثلين للأغلبية والمعارضة بنسب متساوية تقريباً. وتشمل بعض التطورات الأخرى الهامة التي حسنت آفاق عقد هذه الانتخابات لقد بدأ بالفعل تسجيل الناخبين ومراجعة القوائم الانتخابية. وتجري هذه العمليات على نحو طبيعي في العديد من المحافظات في وقت واحد. فعقب المشاورات الواسعة مع المشاركين السياسيين من مختلف ألوان الطيف، نشرت اللجنة الانتخابية الجدول الانتخابي، وبموجبه ستعقد الانتخابات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لاختيار رئيس الجمهورية والنواب الوطنيين، وأن يؤدي الرئيس المنتخب القسم ويتم تنصيبه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وإنها لإشارة واضحة على الطبيعة الثنائية الحزبية للجنة الانتخابية، أن عرض الجدول الانتخابي وتم توضيحه بالنيابة عن اللجنة من قبل نائب الرئيس، الذي يمثل المعارضة وليس الأغلبية.

ثانياً، إثباتاً لموافقة الطبقة السياسية كلها تقريباً على الجدول الزمني، أكد قادة سياسيون بارزون من المعارضة مشاركتهم في الانتخابات المقبلة بتسجيل أسمائهم بعد نشر الجدول. وفي هذا الشأن، أود أن أذكر أن القانون الذي أنشئ بموجبه المجلس الأعلى للوسائل السمعية والبصرية وغيره من وسائل الاتصالات، الذي أوكل إليه الدستور ضمان حرية الصحافة واحترام أخلاقيات بث المعلومات، فضلاً عن مساواة جميع الأحزاب السياسية والجمعيات والمواطنين في الوصول إلى قنوات الإعلام والاتصالات الرسمية – وهو دور هام فيما يتعلق بالانتخابات قد تم سنّه، وأن المجلس نفسه سيُنشأ عما قريب.

إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من محدودية الموارد التي تمكن الحكومة من التصدي لتحديات إعادة الإعمار عقب انتهاء الصراع في الدول، التزمت الحكومة بتغطية ٦٠ في المائة من إجمالي تكلفة الانتخابات، وفي ذلك دليل على رغبتها في ملكية العملية الانتخابية، والتزامها بتوطيد الديمقراطية. ومن الواضح أن هناك مبلغا يعادل ٤٠ في المائة، لا تزال الحاجة إليه قائمة من أجل التمويل الكامل لميزانية الانتخابات. وأنا أكرر دعوة الحكومة إلى المجتمع الدولي لأن يهب إلى مساعدتنا في التمويل. وفي هذا الصدد، فقد قدمنا طلباً بالفعل إلى الأمم المتحدة بهدف الحصول على دعم لوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن حجم أرضنا الوطنية، بالإضافة إلى سوء الحالة الراهنة لبنية النقل لدينا، يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي يمكن أن تعوق حسن تنظيم العملية الانتخابية. وقد كانت لمساعدة البعثة في هذا المجال أهمية بالغة في عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن تكون لمساعدتها أهمية

كذلك في الانتخابات المقبلة. ونود أن نعرب عن امتناننا مقدماً على هذه المساعدة.

وبعد، فبفضل المساعدة الفنية، التي تولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تسلمناها بالفعل من المجتمع الدولي، واعتماداً على التجربة العملية في تنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اكتسبناها عبر الموارد البشرية للجنة الانتخابية المستقلة، فإن اللجنة الانتخابية مؤهلة لإجراء العملية الانتخابية كاملة، بمساعدة الحكومة وغيرها من المؤسسات الوطنية الأخرى، وفقاً لمجال أهلية كل واحدة منها.

إضافة إلى ذلك، وخلافاً لما كانت عليه الحالة في عام ٢٠٠٦، عندما وقعت البلاد ضحية للصراع المسلح، وتكاد تكون سلطة الدولة لا وجود لها في جزء كبير من البلاد، فقد تحقق استقرار الأمن الآن على امتداد الأراضي الوطنية كلها تقريباً، ووصلنا إلى نهاية فترة تشريعية اتسمت بمؤسسات تعمل على نحو سلس، وبحيوية النقاش الديمقراطي، وحرية التعبير. وفيما عدا تواتر وحدة الفترة السابقة للانتخابات، فإنه ليس ثمة شيء رئيسي يعيق أو يحرف العملية الانتخابية عن مسارها، ويتطلب أي مساهمة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوى الدعم اللوجستي، أو أي تصرف خاص من شأنه تقويض سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الشأن، مثلما هو عليه الحال في بقية الأمور الأخرى، فإننا نطالب بأن أي مساعدات إضافية، مهما كانت أساسية، من قبل الأمم المتحدة، وبعثتها في جمهورية الكونغوالديمقراطية على وجه الخصوص، ينبغي تصورها وتنظيمها على نحو يستفيد فائدة تامة من الاستثمارات التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وبذلك نستطيع أن نضع حداً لأزمة الشرعية، وندفع عجلة الاقتصاد مرة أخرى، ونعيد بناء دولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – بعبارة أخرى، أن نبني ونعوّل على ما هو واضح، حتى وإن تكن النتائج التي حققناها بالفعل من خلال العمل معاً في هذا المجال خلال الأعوام القليلة الماضية لا تزال ضعيفة.

فيما يتعلق بهذا، ونحن نأخذ في الاعتبار التطور الذي طرأ على الحالة الأمنية بالفعل، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة لنا، كي نبدأ فترة انتقالية تتضمن إعادة هيكلة و تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاياتها، بما يتفق والانسحاب المنظم المتتابع، والمطرد في الوقت ذاته لمكونها العسكري، بينما نأخذ في الاعتبار بتوصيات خبرائنا في فريق التقييم المشترك. والحكومة بصفتها شريكاً مسؤولاً، تطمئن المجلس على أنه ليست لديها أي نية لتخريب عملية ترسيخ الحالة الأمنية الجارية. وخلافاً لذلك تعتقد الحكومة أنه ينبغي للمساعدة التي لا بديل لها التي تقدمها لها الأمم المتحدة أن تتكيف على حقائق الواقع الجديدة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، فسوف نحصر أنفسنا في الملاحظات التالية.

ففيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، الذي يمثل أولوية قصوى للحكومة، فقد اخترنا التركيز بشكل أساسي على التعاون الثنائي في مجال إصلاح القوات المسلحة. وفي هذا السياق، فقد تم التفاوض فعلياً على اتفاقيات مع الدول الصديقة، وهي ماضية نحو التنفيذ. وعلى الرغم من ذلك فإننا نعول على دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في إصلاح قوات الشرطة الوطنية، بما يحقق الهدف المباشر، الرامي إلى تدريب الوحدات الوطنية المطلوبة لحفظ أمن الانتخابات.

وفيما يتصل بالإصلاح القضائي، تأمل الحكومة في دعم المجتمع الدولي لجهودها المبذولة في مجال سياسات عدم التسامح إطلاقاً، التي تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب في جميع أنحاء البلاد. وعلى نحو أكثر تحديداً، تسعى جمهورية

الكونغو الديمقراطية إلى الحصول على دعم كبير لإنشاء المحاكم المشتركة المقترحة في التقرير المتعلق بعملية المسح حتى تتمكن من تحديد الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة التي غطاها التقرير.

وفي الجبهة الاقتصادية، ومع توطيد السلام وفرص التوظيف، وزيادة فرص الدخل، لا سيما في أوساط الشباب والنساء، فإن الإنجازات الأساسية التي تحققت، تعتبر جيدة بوجه عام، بيد أنها لا تزال ضعيفة. وتنوي الحكومة، في سبيل توطيد هذه الإنجازات وخلق ظروف أفضل لنمو اقتصادي مستدام ذي فوائد مشتركة، اتخاذ سياسات مالية حكيمة، وتوخي إدارة محافظة للمحفظة العامة، وتنمية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وقد بدأت الإصلاحات الهيكلية قبل عدة سنوات، بمساعدة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وننوي أيضاً تحسين المناخ الاستثماري، خاصةً من خلال الأمن القانوني والقضائي، وتنويع موارد النمو، والسعي وراء تحقيق قيمة مضافة أكبر محلياً، وخاصة بواسطة إعطاء دور أكبر للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإذ نسعى إلى الوفاء بهذا الالتزام فإننا نلتمس المساعدة من الوكالات الإنمائية المشار إليها آنفا ومن الوكالات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة التي يمكن أن تساعدنا في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا المضمار فإن العناصر المتعلقة بالتعافي والتأهيل الاجتماعي والاندماج، والتي تشكل جزءا من برامج تحقيق الاستقرار والتعمير، تتسم بالأهمية بصورة خاصة. ومن بين هذه العناصر ”الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية“ والبرنامج الذي وضعه فريق الأمم المتحدة القطري بهدف كفالة توطيد التنمية في المنطقتين الغربية والوسطى، اللتين لئن كان الصراع لم يعصف بهما، فإنهما تواجهان مع ذلك عواقب انعدام الاستقرار في شمال وشرق البلد. ولذلك نعول على المشاركة الحثيثة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تمويلها وتنفيذها.

كثيرا ما يُعترف بأن المساعدة المقدمة للبلدان في حالات ما بعد الصراع، مثل بلدي، يجب أن تفي بأولويات تلك البلدان وأن تلبي الحاجات الحقيقية حتى يتمكن السكان من الاستفادة حقا من عوائد السلام. وتعترف جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تحتاج إلى سلام دائم من أجل التصدي بكفاءة وفعالية للتحديات التي ينطوي عليها بناء دولة ناجحة وقوية ومزدهرة، دولة تحترم حقوق مواطنيها وقادرة على تلبية حاجاتهم. ولذلك فإنها ما زالت تتوقع مشاركة أكبر من الأمم المتحدة، التي لا جدال في أنها تمتلك القدرة على المساعدة في تعزيز المؤسسات الكونغولية العامة. كل ما نلتمسه هو تمكيننا، بصفتنا أشخاصا راشدين واعين بمسؤوليتهم، من الاضطلاع بالواجبات المترتبة على سيادتنا المستعادة.

الكلمتان الأهم اللتان يجب أن تكونا على الألسن، ضمن الاهتمام الذي ندعو المجلس إلى إيلائه لمستقبل تعاوننا، هما ”الحوار“ و ”الشراكة“، استنادا إلى مبدأ التملك بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومبدأ الارتباط العضوي بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وتوخيا للفعالية فإننا نعترف بأن التملك يتطلب تعزيز قدراتنا الوطنية. وإننا لواثقون بأنه يوجد في هذا الصدد مجال واسع جدا للتعاون المثمر.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): قريبا من نهاية عام ٢٠١١ ستجري انتخابات هامة – انتخابات ستكون حاسمة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك تكتسي هذه المناقشة أقصى الأهمية لأنها تتيح لنا فرصة لدراسة المسائل ذات الأهمية الكبرى لمستقبل ذلك البلد،

لا سيما لدولة تستعيد سيطرتها التامة على وظائفها السيادية، ولمستقبل دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدعم الذي يجب أن تقدمه للعملية الانتخابية تلك، والتدابير اللازمة لتعزيز الأمن، ومسألة محاربة الاستغلال المحظور للموارد الطبيعية.

يود وفدي أن يهنئ فرنسا وأن يشكرها على تنظيم هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام على مساهمته في هذه المناقشة، ونود أن نبلغه بدعمنا لمساهمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بحضور السيد ريمون شيباندا، وزير التعاون الدولي والإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكره على المعلومات التي شاطرنا إياها، وننضم إليه في ندائه من أجل العمل استنادا إلى الحوار والشراكة في الجمهورية الديمقراطية. أخيرا، أرحب بالسيد تغيغنوورك غيتو، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد كولن بروس، والسيد بدرو سرانو، على مشاركتهم في هذه المناقشة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية ميدان لأكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام – بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) – وهذا هو مصدر حرصنا على عودة الأمن والسلام والاستقرار إلى ذلك البلد. وإن ولاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، التي أُسست في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع السلطات الكونغولية، ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. والهدف يكمن في النقل التدريجي للمسؤوليات السيادية كاملة إلى السلطات الكونغولية. وذلك النقل سيُدعم بطبيعة الحال بكل المساعدة الضرورية لتمكين البلد من مواصلة مساعيه لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتعمير ولاستئناف أنشطته الاقتصادية.

وهنا تبرز مسألة دور الأمم المتحدة، وبصورة عامة، دور المجتمع الدولي في عملية نقل المسؤوليات تلك، التي لن تخلو من المصاعب بالطبع. فالتحديات المتصلة بالحالة الأمنية والسياسية والتعمير الاقتصادي للبلد ستكمن في صميم هذه العملية.

وفيما يتصل بالأمن، نهنئ الحكومة على الجهود التي بذلتها في هذا الميدان. غير أن الحالة تظل صعبة، وإن الأولوية يجب أن تولى لتعزيز الأمن، لا سيما مع اقتراب الانتخابات. وإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون في النهاية بحاجة إلى مساعدة معززة.

طول الحدود الشرقية يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على الجماعات المسلحة العاملة على جانبي الحدود. وإن تعزيز الأمن على امتداد حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضي، أولا، بناء قدرة قوات الأمن والدفاع. وفي هذا الصدد تود غابون أن ترى الأمم المتحدة، وكذلك الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، يواصلون دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إصلاح هذا القطاع. وإننا نشيد ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة فعلا لبلوغ تلك الغاية.

ثانيا، تحسين الحالة الأمنية سيتطلب مشاركة متواصلة من بلدان منطقة البحيرات الكبرى سعيا إلى حل مشترك للأزمة. وفي هذا الصدد يعتبر تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي شرطا مسبقا هاما لتحسين الحوار بين السلطات الكونغولية ومختلف الجماعات، ضمن إطار الحوار السياسي النابع من اتفاقات غوما في آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثالثا، لن تكون التحسينات التي تطرأ على الحالة الأمنية فعالة بدون خطة مخلصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونود أن نثني على الجهود التي بذلتها في هذا

المجال السلطات الكونغولية، التي تمكنت حتى هذا التاريخ من إعادة إدماج ما يقرب من ٠٠٠ ٣٢ من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

وفيما يتصل بإقامة العدل نود أن نشيد أيضا بالتزام السلطات الكونغولية بمحاربة الإفلات من العقاب، التي تجلت في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كبار ضباط القوات المسلحة وزعماء المتمردين المتهمين بالاغتصاب. إلى ذلك، ينبغي أن نستمر في دعم الإصلاح وتعزيز قطاع القضاء.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضا سياسية. ومن الأهمية بمكان استعادة سلطة وسيادة الدولة على نحو كامل في جميع أنحاء البلد. ونجاح الانتخابات العامة المقبلة سيساهم في تعزيز سلطة وشرعية الدولة. علاوة على ذلك، إن الطبقة السياسية الكونغولية عموماً تود أن تجري هذه الانتخابات.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم الدعم التقني واللوجستي اللازم للعملية الانتخابية. وفي ختام تلك العملية، فإن وضع آليات المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية لسيادة القانون، والصحة، والتعليم، خاصة ما يتعلق بالشباب، لا يسعه إلاّ أن يساهم في تهيئة مناخ سياسي أكثر هدوءا.

وسيعمل تحقيق الاستقرار وإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي تشجيع مبادرات الاقتصاد الكلي والتدابير التي سبق للحكومة أن اتخذتها. لهذا يود وفد بلدي أن يؤيد الخطة الكونغولية من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من الصراع المسلح، التي توازي خطة العمل الدولية، وهي الاستراتيجية الدولية لدعم تحقيق الأمن الاستقرار.

وبالنسبة إلى مسألة المعادن، ترحب غابون بعقد مؤتمر قمة لوساكا الذي أقرت في نهايته بلدان البحيرات الكبرى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن البحث عن الموارد المعدنية، وهو أمر مهم جدا، نظرا للصلة بين تمويل الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونود في ذلك الصدد أن نرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا القاضي بتوفير ١١ مليون دولار لدعم الإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد المعدنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، وفيما نفكر في مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن يتمثل الهدف في تمكين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة سلطتها في جميع أنحاء البلد. ومستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقف على الشعب الكونغولي. وينبغي للسعي إلى تحقيق السلام أن يكون الشاغل الدائم للشعب والحكومة والمجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم البلد في إيجاد حل دائم للأزمة، وبناء السلام الدائم. بطبيعة الحال، إن الأولويات هي التي شاطرنا إياها للتو الوزير تشيباندا، أي الانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة، والموارد المعدنية، والإدارة وإعادة الإعمار الاقتصادي.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم. وإنني أرحب بالتعليقات الإيجابية التي أدلى بها الأمين العام والوزير ريمون تشيباندا. وأقدر أيضا مشاركة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة.

إن هذه المناقشة فرصة هامة لبحث السبل التي يمكننا جميعاً من خلالها مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سيرها قدما نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين. وسأتطرق أولا إلى أولوية قصيرة الأمد وهي الانتخابات، ومن ثم أتناول التحديات الأوسع نطاقا في الأمد البعيد.

تمثّل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة معلما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتتيح الفرصة للبناء على التقدم المحرز خلال العقد الماضي. ومن المهم أن ترتكز هذه الانتخابات على مبدأ أن كل الكبار المؤهلين لهم الحق في التصويت، وأن تشمل مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين، وأن تحترم حرية التعبير والرأي، وأن تسمح بوصول الأحزاب السياسية العادل إلى وسائط الإعلام. هذه العناصر ضرورية لعملية انتخابية ذات مصداقية. ونحث جميع الأحزاب السياسية على الالتزام بإجراء انتخابات سلمية، وندعو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع الحكومة الكونغولية واللجنة الانتخابية المستقلة لكفالة أن تتكلل العملية الانتخابية بالنجاح.

وعلى الرغم من أن الانتخابات مهمة، فإنها لا تستطيع بمفردها توفير الاستقرار الذي تحتاج إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى الطويل. لذلك، يجب علينا أن ننظر، إلى ما هو أبعد من الانتخابات، في التحديات الرئيسية التي تؤثر على الأمن والاستقرار والازدهار في البلد على المدى الطويل. وكما قال الوزير تشيباندا، تحققت نجاحات استراتيجية هامة، ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ومن الأهمية بمكان على وجه الخصوص أن تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بناء الثقة بمؤسسات الحكومة، وتوفير الأسس اللازمة لتعزيز النشاط الاقتصادي، بما في ذلك تمكين المشردين داخليا من العودة الآمنة ليعيشوا حياة عادية منتجة.

ونحث الحكومة الكونغولية على مشاطرة وتنفيذ خارطة الطريق العائدة لإصلاح قطاع الدفاع، والعمل مع بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين على الدفع قدماً بإصلاح الجيش والشرطة. ويجب أن يشمل هذا النهج تعزيز الشرطة العسكرية ومؤسسات القضاء العسكري. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، يجب بذل مزيد من الجهود لتشكيل قوة شرطة وطنية حديثة وفعالة. ونرحب بالتقدم المحرز فعلاً، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، صوب إنشاء وتدريب ١٠ وحدات للشرطة قبل موعد الانتخابات، ونشجع المانحين الدوليين على دعم تجهيز وتدريب وحدات إضافية من الشرطة. وإن نشر أفرادها سيؤدي دورا هاما في طمأنة المجتمعات المحلية، وبخاصة الأكثر ضعفا في تلك المجتمعات المحلية، مثل النساء، ويوفر الأساس لإعادة بسط سيادة القانون وسلطة الدولة على جميع أراضيها.

ثانيا، لن يستتب الأمن إلاّ إذا تحققت العدالة وتم التصدي لمسائل الإفلات من العقاب العالقة. لقد اتُخذت بعض الخطوات الهامة، ولكننا ندعو الحكومة الكونغولية إلى الاستفادة من الخبرة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة لدعم العدالة بهدف إرساء العدالة الجنائية والقضاء والسجون، واعتماد تشريع لتحقيق الإصلاحات الموصَى بها.

ثالثا، إن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج أمور أساسية لإنهاء الصراع، ومن شأنها أن تساعد على تحسين الأوضاع الأمنية في المناطق المحفوفة بالخطر. والمملكة المتحدة هي مساهم مالي رئيسي في البرنامج، وندعو إلى زيادة الدعم من المجتمع الدولي لهذا النشاط القيّم.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات عبر الحدود تواجه الاستقرار ويتعين التصدي لها. ولقد زادت بعثة الأمم المتحدة جهودها المبذولة لحماية المدنيين من الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة، ولكننا نحث على المزيد من تنسيق الاستراتيجيات مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة ومع القوات الأمنية الإقليمية.

وللمجتمع الدولي دور هام في المساعدة على مواجهة التحديات التي لا تزال قائمة. ونحث الأمم المتحدة على اعتماد نهج تنسيقي في البلد، ونشجع المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تيسّر نقل المهام من بعثة الأمم المتحدة إلى وكالات الأمم المتحدة، دعماً لبناء القدرات داخل الحكومة الكونغولية بينما تتحسن الظروف الأمنية.

ولا تزال المملكة المتحدة شريكا ملتزما بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى إسهامات المملكة المتحدة في برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنمائية الواسع النطاق ومساهماتنا في الأمم المتحدة، سوف نقدّم ١,٢ بليون دولار من التمويل الثنائي على مدى السنوات الأربع المقبلة من خلال برنامجنا الإنمائي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى في ظل الظروف المالية الحالية الصعبة، نعتقد أن هذا الاستثمار قيّم بالنسبة إلى مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها على المدى الطويل.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرحب في جلسة اليوم بوزير التعاون الدولي والإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ريمون تشيباندا.

نحن نعتقد أن عملية تسوية الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت تقدما إيجابيا كبيرا. فالاستقرار النسبي السائد في جميع أنحاء البلد دلالة على انتقاله نحو مرحلة إعادة الإعمار بعد الصراع. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تهديدات خطيرة للأمن في المقاطعات الشرقية من البلد بسبب نشاط عدد من المجموعات المسلحة.

إن القدرات العسكرية لتلك الجماعات لا تزال مرتفعة نسبيا. وثمة عامل يبعث على القلق، ألا وهو التحالفات التي شكلها المتمردون الكونغوليين والأجانب من أجل تحقيق أهدافهم وإبقاء سيطرتهم على العائدات غير المشروعة المتأتية من الموارد المعدنية. ونحن ندين بشدة الإجراءات العقابية التي تفرضها الجماعات المسلحة على السكان المسالمين، والهجمات على قوات حفظ السلام واحتجاز الرهائن، بمن فيهم من ينتمون إلى المنظمات الإنسانية، للحصول على فدية. ونلاحظ أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الأراضي لا يتناقص ويجب ألا تمر تلك الجرائم من دون عقاب.

ومن الواضح تماما أنه لا يمكن حل مسألة المجموعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد إلا من خلال اتباع نهج شامل وكلي، أي نهج يشمل طيفا واسعا من الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والسياسية. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى لإنشاء آليات مشتركة لمراقبة الحدود وإدارة عائدات الموارد المعدنية في البلد والتصديق عليها، ولا سيما الاتفاقات التي اقرها الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقد في لوساكا في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وثمة مهمة رئيسية تتمثل في زيادة المساعدة المقدمة إلى حكومة البلد لإصلاح القطاع الأمني. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لا يزال التقدم محدودا في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، فإن العقبة الكأداء التي تقف أمام عملية دمج المقاتلين السابقين تؤدي إلى تفاقم المشاكل في صفوف القوات المسلحة النظامية. ومن المهم ضمان التنفيذ

الكامل للاتفاقات المبرمة بين الحكومة والجماعات الكونغولية المسلحة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتشمل الأولويات إعادة الإعمار وتعزيز المؤسسات التابعة لسلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة.

إن حل تلك القضايا أمر تزداد أهميته في سياق الانتخابات العامة المقبلة، مع الأخذ في الحسبان أن الأعمال التحضيرية لإجراء تلك الانتخابات تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية في البلد. وربما تتسم هذه الفترة بتزايد حدة التوترات السياسية والاجتماعية.

مما لا شك فيه، أن تقديم الدعم للبلد في مجال الانتخابات من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة على جانب من الأهمية. ويجب أن تقدم هذه المساعدة بناء على طلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بطريقة غير منحازة، وأن يجري تقديمها بدقة في إطار الولاية الحالية. ونرحب بتطوير علاقات الحوار والشراكة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للعمل معا على تقييم الوضع معا فيما يتعلق بآفاق وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونلاحظ اعتماد البعثة لطائفة من التدابير لتعزيز فعالية حماية السكان المدنيين تنص على وضع آلية للإنذار المبكر في المناطق الضعيفة، وتهدف إلى تعزيز ثقة السكان المسالمين في أنشطتها. وهذه الخطوات تسفر بالفعل عن نتائج إيجابية ملموسة.

إن النهوض بالاستقرار في الأجل الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضي من المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على مساعدة الحكومة في حل المسائل المتعلقة ببناء السلام. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تعزيز التعاون البناء بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى لحل المشاكل التي تقع عبر الحدود المشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي.

السيد مشابين (جنوب أفريقيا): سيدي الرئيس، نود أن نهنئكم، على ترؤس هذه الجلسة ونشكركم ونشكر وفدكم على تنظيمها. ونعرب عن شكرنا للأمين العام على مداخلته، ونشارك الآخرين في الترحيب بمعالي السيد ريموند تشيباندا، وزير التعاون الدولي والإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

في عام ١٩٦٠، وفي معرض احتفال استقلال الكونغو، أعلن باتريس لومومبا، أول رئيس وزراء منتخب ديمقراطيا قائلا: ”أننا لن نحكم بالسلام الناشئ عن البنادق والحراب، وإنما بالسلاح النابع من القلوب ومن الإرادة“. وفي أواخر هذا العام، وبعد أكثر من ٥٠ عاما من الأعراب عن هذه الرؤية، تعقد جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخاباتها الديمقراطية الثالثة، سعيا أيضا إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل.

لقد أحرز تقدم هام في العقد الماضي في تحسين الاستقرار بوجه عام والاستقرار في البلد بوجه خاصة، وحدث أيضا تقدم في تحسين المناخ السياسي، مما مكن الدولة من بسط سلطة الدولة على معظم أنحاء البلد.

على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات تتطلب تضافر الجهود للتصدي لها، لا سيما التحدي المتمثل في الحالة الأمنية في شرق البلد، والتحديات المتعلقة بالاستقرار وبناء السلام والتنمية. والملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية وينبغي أن تتسم بها الجهود المبذولة من أجل توطيد دعائم السلام، بمشاركة المجتمع الدولي ودعمه المستدام.

أنتقل الآن إلى ثلاث قضايا رئيسية من أجل توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ألا وهي: الأمن والاستقرار والحوكمة وتحقيق الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن مما يبعث على القلق الاستقرار غير المتكافئ في البلد والذي يفضي إلى ديمومة عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد. ولكي تحافظ جمهورية الكونغو الديمقراطية للحفاظ على سيادتها، من الأهمية بمكان العمل على بسط سلطة الدولة وممارستها على جميع أنحاء البلد.

ونرى أنه ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التركيز على تحقيق الاستقرار والأمن في الجزء الشرقي من البلد، وأن تعمل جنبا إلى جنب مع قوات الحكومة. ونرحب باستمرار بتحسن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المهم أيضا أن بلدان المنطقة قد التزمت بالعمل معا للتصدي بصورة شاملة لمصادر التهديد للاستقرار الإقليمي، بما في ذلك تلك التي يشكلها جيش الرب للمقاومة.

لقد أحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، ينبغي الإسراع في تحقيق التقدم. ونرى فضلا عن ذلك أنه ينبغي توسيع ولاية البعثة لتتمكن من التركيز على وضع برنامج شامل للمساعدة فيما يتعلق بقدرة وفعالية قوات الأمن الوطنية لكي تتولى في نهاية المطاف المسؤولية عن السلام والأمن في البلد. وينبغي أن يكمل دور البعثة المساعي التي تقوم بها جمهورية الكونغو الديمقراطية لبسط سلطة الدولة فيها. ومن المهم أن يتكيف دور البعثة مع التحديات والتهديدات الجديدة على أرض الواقع واحتياجات الشعب الكونغولي.

ثانيا، لقد قطعت جمهورية الكونغو الديمقراطية شوطا طويلا منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل عقد من الزمن، وهي الحرب التي تحولت فيما بعد إلى نزاع هدد السلم والاستقرار الإقليميين. لقد مضى حتى الآن أكثر من خمس سنوات منذ أن اختار شعب البلد بطاقات الاقتراع على رصاص البنادق، كما توخى باتريس لومومبا. ولم ينظر الشعب إلى الخلف في رحلته على طريق الديمقراطية والسلام والاستقرار والعدل والحرية.

ويسر جنوب أفريقيا أنه يسود الآن سلم واستقرار نسبيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من التحديات في الجزء الشرقي. وشكلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة طفرة كبيرة في الجهود الكونغولية نحو الديمقراطية والحكم الرشيد وبناء الدولة. ويسرنا أن الكونغوليين سيعودون إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى هذا العام، في تشرين الثاني/نوفمبر للمرة الثالثة منذ الاستقلال. وندرك أن نجاح الانتخابات الأخيرة يعزى إلى حد كبير إلى التزام وعزم وتركيز المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ومن هنا، تود جنوب أفريقيا أن تناشد المجتمع الدولي ألا يتخلى عن شعب الكونغو وهو يقترب من موعد انتخاباته الهامة المقبلة بعد عقد من الصراع.

وتود جنوب أفريقيا أن تشيد بالتزام الحكومة بتخصيص موارد كبيرة لتغطية التكلفة الإجمالية للانتخابات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاهاة هذا الالتزام وتقديم المساعدة المالية اللازمة لسد الفجوة في ميزانية الانتخابات. وسيكون دور البعثة في هذا الصدد حاسم الأهمية. ولا بد من توسيع نطاقه ليشمل العمل بصورة وثيقة مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

ويرى وفدي أن الانتخابات المقبلة ستكون لحظة حاسمة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستقطع شوطا طويلا نحو تقرير مستقبل البلد فيما يتصل بالسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة نحو غاية، مما يشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على

بذل كل ما في وسعها وفي حدود إمكانياتها المتواضعة لضمان أن تكون الانتخابات نجاحا باهرا.

إننا إذ ننظر إلى مسائل استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية – وهي المسألة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها – نشجع مرة أخرى على اللجوء إلى المضي إلى الرؤية التي حددها باتريس لومومبا في عام ١٩٦٠: ”أحض جميع المواطنين الكونغوليين على التحلي بضبط النفس ليحزموا أمرهم بقوة على المهمة المتمثل في استحداث اقتصاد وطني مزدهر، يتناول استقلالنا الاقتصادي“.

وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع لتقرير صندوق النقد الدولي الذي أثنى على الأداء القوي للاقتصاد الجزئي في عام ٢٠١٠، بما في ذلك معدل نمو بنسبة ٧,٢ في المائة ومعدل تضخم سنوي بنسبة ٩,٨ في المائة. إن استمر ذلك النمو، فسوف يحقق مكاسب اجتماعية مهمة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتعاون الإقليمي بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى أمر حيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي أفريقيا، الذي أنشئ حديثاً، أن يضطلع بدورٍ في تيسير التعاون الإقليمي. ونرحب بإعلان لوساكا لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتمِد في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن شأن ذلك الجهد أن يساعد في تحسين التعاون الإقليمي بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وله أهمية حيوية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وفي إطار حملة التنمية المستدامة الاقتصادية – الاجتماعية في البلد، سيكون إعداد استراتيجيات لإدارة الموارد الطبيعية أمراً له أهميته الحاسمة. وينبغي أن يؤدي رفع الحظر على أنشطة التعدين في محافظتي كيفو ومانييما هذا العام إلى تمهيد الطريق لتهيئة فرص عمل وحياة أفضل لجميع الكونغوليين. وفي هذا الصدد، يظل التركيز بشكل خاص على البطالة بين الشباب من الشواغل الملحة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نشير مرة أخرى إلى كلمات ذلك الوطني والثوري الأفريقي العظيم باتريس لومومبا، الذي قال إن استقلال الكونغو يمثل خطوة حاسمة نحو تحرير القارة الأفريقية بأسرها. وما زالت كلماته صحيحة حتى يومنا هذا وما زالت تتردد في القارة. سوف يشكل حل التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة مهمة نحو إيجاد حل شامل لجميع التحديات في القارة. وتظل جنوب أفريقيا، من جانبنا، ملتزمة بمساعدة شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوطيد السلام والمصالحة والديمقراطية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

السيد لي باوندونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر فرنسا على مبادرتها لعقد هذه الجلسة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر الأمين العام سيلال على قيامه برحلة خاصة من أجل استضافة جلسة اليوم. كما نرحب بالسيد تشيباندا، وزير التعاون الدولي والإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون والسيد تشيباندا على بيانيهما.

على مر السنوات، تحت قيادة الرئيس كابيلا، ظل الأمن العام بجمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرا، ونما اقتصادها بسرعة نوعاً ما، وبدأت مستويات الدخل تشهد ارتفاعاً، وتحسنت ظروف المعيشة، وأصبح التعاون الإقليمي أوثق. ونهنئ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تلك التحسينات، وعلى جهودها الدؤوبة من أجل تحقيق تلك الغايات.

في تشرين الثاني/نوفمبر، ستنظم جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخاباتٍ عامة، ستكون معلماً بارزاً في الحياة السياسية للبلد، وستتطلب عملا شاقا لضمان سيرها سيراً حسناً. وفي الوقت نفسه، يواجه البلد تحديات كبيرة في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم العملي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوضيح النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بدعم التحضير للانتخابات، حققت الحكومة تقدما في التحضير للانتخابات. وندعو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم المالي واللوجستي بناء على طلب الحكومة. وندعو الأطراف المعنية إلى احترام دستور الجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها وإرادة شعبها، وإلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وذلك من أجل كفالة أن تجري الانتخابات العامة بسلاسة لتضع أساساً متيناً لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

ثانيا، فيما يتعلق بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق الاستقرار المستمر، حققت الحكومة الكثير في عملياتها العسكرية المشتركة مع جيرانها في مكافحة الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. بالرغم من ذلك، لا تزال تتواصل في الجزء الشرقي من البلد بعض أنشطة المتمردين، ويتسم التقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين بالبطء. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمَ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في بلدها، وتزويدها بالتدريب والمعدات، ومساعدتها في التعجيل بإصلاح القطاع الأمني، وإكمال التوسع في نشر القوات العسكرية وقوات الشرطة.

قامت البعثة بالكثير من العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد، وهو أمر نود أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا له. أما بالنسبة لمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد، فينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في الاستماع إلى رأي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ندعو الأطراف المعنية إلى تهيئة مناخ مؤات للتنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ودعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في تولي ملكية مواردها الطبيعية واستكشافها بنشاط في محاولة لتحويل ثروات مواردها إلى مزايا إنمائية، حتى يتمكن شعبها من الاستفادة من مكاسب السلام. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تعزز البلدان المعنية تعاونها وعملها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراءاتها ضد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب المتمردين.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير نيجيريا للرئاسة الفرنسية لعقد هذه المناقشة في حينها بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبلد يدخل في المرحلة الحاسمة من مراحل تثبيت الاستقرار. وأشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية. ويرحب وفدي بحضور السيد ريمون تشيباندا، وزير التعاون الدولي والإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لإثراء مناقشتنا بإطلاعنا على منظور حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا بحضور ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

ترحب نيجيريا بالتقدم المطرد المحرز في القطاعات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمعظم البلد أصبح الآن خالياً من الصراعات، وتم تطبيع العلاقات مع الجيران، وجهود إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي تجري على قدم وساق. بيد أن هذا التقدم يحدث في بيئة هشة، تحفّها تحديات خطيرة. فلا يزال انعدام الأمن متفشيا في الجزء الشرقي من البلاد، مع وجود تهديدات مستمرة من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، واضحة في محافظتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. كما لا تزال محدودية قدرة الحكومة على حفظ الأمن على مستوى البلد مسألة تثير قلقا كبيرا.

ونظرا لضخامة تلك التحديات، من المناسب عقد هذه المناقشة للتدليل بصورة خاصة على إيماننا المشترك بأن التحديات يمكن التغلب عليها إنْ وُجِدت التوليفة الصحيحة من الحلول العسكرية والسياسية والمؤسسية. لذا فإن نيجيريا ترحب بالتصميم الذي تبديه الحكومة. ونشاطرها رؤيتها لتوطيد جهودها، وممارسة السيادة الكاملة على أراضيها، وتمكين المؤسسات الوطنية.

مع قرب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تستعد جمهورية الكونغو الديمقراطية للدخول في حقبة من الحوكمة ذات المصداقية. ومن أجل عدم فقدان الزخم الذي تهيّأ، من المهم كفالة التقيد الصارم بالجدول الزمني للانتخابات. إنْ نُفِّذت الانتخابات بشكل جيد، فستمهد الطريق لمصالحة وطنية حقيقية ولإعادة الإدماج. ونحن على يقين من أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بالدعم الذي لا يتزعزع من جانب المجتمع الدولي.

بدون مؤسسات دائمة، وبخاصة في القطاعين الأمني والقضائي، سيكون من الصعب تحقيق مكافحة انعدام الأمن والإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجتمع المانحين والشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى مضاعفة جهوده لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات بناء القدرات، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع القضائي. هذه الإصلاحات لا غنى عنها لتعزيز قدرة الحكومة على بسط الأمن في جميع أنحاء البلد وتهيئة بيئة اقتصادية خصبة لبناء مستقبل البلد.

تشكل الإنجازات الاقتصادية التي تحققت مؤخرا، بما في ذلك تحسن النمو الاقتصادي، والوصول إلى نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة إيرادات الحكومة، أسساً متينة لبناء السلام المستدام.

والاستغلال غير المشروع المستمر للموارد الطبيعية على أيدي الجماعات المسلحة وعناصر الجيش الكونغولي، رغم وجود اتفاقات بشأن إنشاء آلية إقليمية لإصدار الشهادات لكبح جماحه، لا يزال اتجاها مثيرا للقلق. وتلك الأنشطة تؤدي إلى تفاقم الصراع وحرمان الحكومة من إيرادات قيمة في غاية الأهمية لدعم أولويات التنمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا مغالاة في التشديد على ضرورة وضع حد لتلك الأنشطة.

وعلى الصعيد الإقليمي، وبالاستفادة من التقارب بين الكونغو ورواندا وأوغندا، فإن ثمة فرصة لمزيد من التفاعل والتعاون في التصدي للمشاكل الأمنية المتبقية.

وبينما يناقش المجلس مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحدونا الأمل في إيلاء الاعتبار الواجب لاثنين من التوترات الكامنة في البلد، ألا وهما، التاريخ الطويل من مشاعر الاستياء تجاه التدخل الخارجي في ما تُعتبر الشؤون الداخلية للبلد، من جهة، والتصميم الشديد، من جهة

أخرى، على بقاء الكونغو متحدة كبلد واحد رغم كل الصعاب. والدرس الذي نستخلصه من ذلك هو أن ثمة حاجة إلى الملكية الوطنية للأولويات والاستراتيجيات الإنمائية وتنسيق المعونة وضرورة الاستجابة للأولويات الوطنية.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير نيجيريا لموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعمهم المستمر لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. والطابع الاستباقي والقوي لأنشطة البعثة، على الرغم من تخفيض قوام القوات، أمر جدير بالثناء على نحو خاص. وفي هذه المرحلة الهامة من حياة البلد، لا مناص من أن تساير بعثة الأمم المتحدة التغيرات الجارية وأن تستجيب للمجالات الأكثر احتياجا في البلد، بما في ذلك الأمن وحماية المدنيين والدعم المحدد الأهداف للقوات المسلحة والانتخابات المقبلة. وعلينا أن نفعل كل ما بوسعنا لتقديم الدعم لهم في جهودهم.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر البعثة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا على جودة الورقة المفاهيمية التي أعدتها في هذا الصدد (S/2011/282، المرفق). كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والوزير ريمون تشيباندا على إسهاماتهما المفيدة جدا في هذه المناقشة.

قبل عام تقريبا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، والذي حلت بموجبه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية محل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعرب المجتمع الدولي أيضا عن دعمه للجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية في إدارة صراعاتها. وتمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، من ربط هذا التغيير بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. وبعثة الأمم المتحدة تنشط اليوم في مجالات عديدة، ولا سيما في مجالات حماية المدنيين ونزع السلاح وتحقيق الاستقرار. وهي تشارك أيضا في التحضيرات التي تضطلع بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحلال السلام في البلد وتعزيز مؤسسات الدولة. غير أنه يجب علينا، مع ذلك، أن نؤكد على أن المهام المقرر تنفيذها لا تزال شاقة وأن الاحتياجات هائلة في بلد تزيد مساحة الجزء الشرقي منه وحده على مساحة فرنسا بالكامل.

إن التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عديدة ومعقدة، على كل من الصعيد الإنساني وكذلك في مجال الأمن. ومكافحة أنشطة الجماعات المسلحة تتطلب العمل بشكل أوثق مع القوات الحكومية، وكذلك زيادة الدعم لعملية إدماج المقاتلين الذين يجب أن يشكلوا جزءا من عملية إصلاح القطاع الأمني. وعلاوة على ذلك، فإن وتيرة ووحشية الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك في العديد من بلدان المنطقة تتطلبان تكثيف التعاون من جانب دول المنطقة.

وأخر التقارير عن أعمال الاغتصاب التي ترتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير قلقا شديدا. وبينما جرى الاستشهاد في هذه القاعة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بإحصائية تفيد بوقوع ١٥ ٠٠٠ حالة اغتصاب في العام الماضي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التقارير الحالية تشير إلى ٤٠٠ ٠٠٠ حالة أي بمتوسط ٤٨ حالة اغتصاب كل ساعة. وهذا يؤكد المخاوف التي

عبرت عنها السيدة فالستروم من التشويه الجاري لسمعة البلد الذي أصبح يُعرف باسم عاصمة الاغتصاب في العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بحزم وبطريقة متضافرة في مواجهة نطاق هذه المأساة. ولا بد من وضع حد لأعمال الاغتصاب ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة. ويجب ألا تطول معاناة النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ذلك وينبغي أن يأخذن مكانهن بالكامل في المجتمع.

ينبغي تشجيع التدابير المتخذة لحل مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، كما ينبغي تشجيع الخطوات الرامية إلى الحد من الأمراض المعدية واحتواء الأوبئة، بما في ذلك الكوليرا وشلل الأطفال.

ويجب أن نشدد أيضا على الصلة الوثيقة القائمة بين تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن من المهم بشكل حاسم أن ندعم اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم مساعدات مادية وبرامج ملموسة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نطالب بوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والذي من شأنه أن يسهم في وضع حد للعنف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في دعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع الجهود المبذولة بما يكفل توفير الظروف الملائمة للاستقرار والرخاء في البلد. وينبغي أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة جميع الوسائل اللازمة للقيام بمهامها، بما في ذلك الطائرات العمودية والطائرات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تعازي بعثة لبنان لأسر الركاب الـ ٣٢ على متن الطائرة التي تحطمت بشكل مأساوي في ٤ نيسان/أبريل. ونعرب عن تعازينا أيضا لأصدقائهم وزملائهم ولبعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزير ريمون تشيباندا وأن أشكره على بيانه، الذي استمعنا إليه باهتمام كبير. فقد أظهر التقدم الكبير المحرز في مجالات حاسمة عديدة، وهو يعبر بوضوح عن التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصدي للتحديات التي ما زالت تنتظرها. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

والبرتغال، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بالطبع الموقف الذي سيعرب عنه في وقت لاحق السيد بيدرو سيرانو.

وأود أيضا أن أكرر تعازي البرتغال لأسر وزملاء وأصدقاء من فقدوا أرواحهم في حادث تحطم الطائرة الذي وقع مؤخرا أثناء خدمتهم للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ثمة اتجاها هيكليا إيجابيا لا بد من تعزيزه. وللقيام بذلك، من المهم للغاية مواصلة تعزيز الأمن وتحسين حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا للاستقرار الذي تحقق في معظم أنحاء البلد والتقدم المحرز نحو تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية وغيرها من الجماعات المسلحة، وتحديدا من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ولا يزال نشاط الجماعات المسلحة يشكل مصدرا لا يحتمل لعدم الاستقرار والعنف في مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية. وهو منبع الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تجنيد واستخدام الأطفال. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

كما أننا لا نزال قلقين إزاء العدد المرتفع من حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ذكر الأمين العام. غير أنه من المهم أن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أظهرت الإرادة السياسية للتحقيق في حالات العنف الجنسي، وهو ما أدى إلى محاكمة وإدانة ضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندعم بقوة مكافحة العنف الجنسي والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بشكل خاص بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم في هذا المجال.

إن إصلاح قطاع الأمن ودعم سيادة القانون أمر ضروري للتغلب على تلك التحديات. ومن ثم، نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تنفيذ تلك العمليات بطريقة متكاملة، مع التنسيق بشكل وثيق مع شركائها الدوليين. وأود أن أشدد على الدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح قطاع الأمن، والتي يقودها جنرال برتغالي.

وستكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة لحظة هامة في تحقيق الاستقرار وترسيخ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أوليت اهتماما خاصا لما قاله الوزير تشيباندا بشأن تلك النقطة الهامة. ونرى من الأهمية بمكان أن تعقد السلطات الوطنية حواراً معززاً وأن تحافظ على استمراره مع المعارضة والمجتمع الدولي لضمان تهيئة بيئة تفضي إلى عملية انتخابية سلمية وحرة ونزيهة. وفي هذا الصدد، أثني على جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الصعيدين الفني واللوجستي، مؤكداً دعم الاتحاد الأوروبي لهذه العملية.

إن تحقيق تطلعات الشعب الكونغولي المتوسطة والطويلة الأمد يتوقف على مواصلة بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمؤسسات الشرعية ذات المصداقية والمنعة هي وحدها التي تمكن الدولة من الاضطلاع بمهامها. وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحدها يمكن للدولة إدامة السلام.

وبينما لا تغيب عن بالنا الأهمية الحاسمة للملكية الوطنية، فإن المسؤولية الأساسية عن هذه الجهود تقع على عاتق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها بالطبع. ولكن، كما سمعنا اليوم، فإن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة العمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه العملية، ونرحب بالحوار المعزز والتعاون الوثيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة.

أود الآن أن أركز على تحديين رئيسيين يواجهان جمهورية الكونغو الديمقراطية بما لهما من بعد إقليمي لا يمكن معالجته إلا عن طريق التعاون الإقليمي الفعال. التحدي الأول يتمثل في جيش الرب للمقاومة، المسؤول عن مأساة إنسانية لا تغتفر في وسط أفريقيا. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي، وتحديداً بعثة الخبراء المشتركة التي قامت مؤخراً بزيارة المناطق المتضررة بأفعال جيش الرب للمقاومة. وفضلاً عن ذلك، نثني على الأمين العام لإيفاده بعثة متعددة التخصصات ستزور المنطقة قريباً من أجل تقييم الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. ونتطلع للاستماع إلى توصياتها لتعزيز جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتحسين التنسيق فيما بينها للمساعدة في مواجهة هذا التهديد.

ثانياً، الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار بها يغذي النزاع

وعدم الاستقرار ويحرم الشعب الكونغولي من الاستفادة من أصول بلده. ونتائج قمة لوساكا التي عقدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لوساكا كانت مشجعة. ونرحب بتعهد الرئيس كابيلا بمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى بلا هوادة، ونأمل أن تحرز نتائج ملموسة في الإطار الإقليمي عما قريب. وفي التعامل مع هذه التهديدات وغيرها، من الأهمية بمكان زيادة تعزيز التعاون الإقليمي ودعم جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ونأمل أن يؤدي مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا دوراً أساسياً في هذا الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أخاطب الوزير شخصياً وأن أُذكِّر بكلمات داغ همرشولد: ”إن السعي إلى السلام والتقدم، بما يرتبط به من مخاطر وأخطاء، ونجاحات وانتكاسات، لا يمكن التراخي فيه أو تنحيته جانباً“.

لقد قطعت الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية شوطاً طويلاً بالفعل معاً. فهذه شراكة استراتيجية تهدف إلى تحقيق السلام والتقدم للشعب الكونغولي والاستقرار لهذه المنطقة الشاسعة.

والبرتغال تثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما أحرزته من تقدم وتشجعها على المضي قدماً على هذا الدرب رغم التحديات التي ما زالت تواجهها. وقد أحطت علماً بالنداء الذي وجهه الوزير تشيباندا وأود أن أؤكد له دعمنا الثابت في السعي إلى تحقيق الأهداف التي ذكرها، والتي نتشاطرها بالكامل.

السيد دن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا، أيضا، أن أشكر حكومة فرنسا على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن إرساء الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر الأمين العام على بيانه الثاقب والوزير تشيباندا على ملاحظاته الصريحة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الحكومة الكونغولية والمجتمع الدولي سعياً إلى هدفنا المشترك، والمتمثل في إحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة التي يؤدي ذلك البلد فيها دوراً كبيراً. ونحن ندعم الجهود المتواصلة من أجل زيادة الاستقرار والحد من غياب الأمن، الأمر الذي ما زال يعاني منه الكثير جداً من المدنيين، وكفالة الحكم الشرعي والقوي، وضمان عملية ديمقراطية ذات مصداقية للانتخابات القادمة في البلد.

وباسم الولايات المتحدة، أود أن أعرب مرة أخرى عن أسفنا العميق للحادث المأساوي لطائرة الأمم لمتحدة في ٤ نيسان/أبريل، الذي راح ضحيته ٣٢ شخصاً. ونتوجه بتعازينا وتقديرنا الدائم للممثل الخاص ميس، ورجال ونساء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع أفراد الأمم المتحدة الذين يعملون بكل هذا التفاني في بيئات صعبة.

سأركز اليوم على ثلاث نقاط. أولاً، لكي يترسخ الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحتاج المدنيون إلى مزيد من الأمن ويستحق البلد ذلك أيضاً. ولذلك، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لجهودها من أجل تنفيذ ولايتها كاملة، لا سيما جهودها الإبداعية لحماية المدنيين. وننوه بتطوير استراتيجية على مستوى البعثة، بما في ذلك نشر شبكات إنذار المجتمعات المحلية ومساعدي الاتصال بين المجتمعات. ومن شأن هاتين المبادرتين الهامتين تحسين الربط بين حفظة السلام والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر وتمكين بعثة الأمم المتحدة من العمل بسرعة وفعالية للاستجابة للأزمات المحتملة، رغم التهديدات الحقيقية تماماً.

لقد أحرز تقدم مهم. ومعظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة نسبياً. وعلى الرغم من التحديات الجمة التي ما زالت ماثلة في الشرق، فقد تحسنت حالة الأمن هناك. ويستمر تخفيض المجموعات المسلحة. وتبذل جهود كبيرة لإعادة الإدماج ونزع السلاح. ومع ذلك، ما زال غياب الأمن سائداً في الشرق والشمال الشرقي. وما زالت سلطة الدولة ضعيفة للغاية، في حين لا تزال الميليشيات العنيفة تغذي النزاع. وسأذكر مثالين يثيران القلق، فجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مستمران في قتل واغتصاب واختطاف وتشريد المدنيين بأعداد مذهلة. كما أن كيانات مسلحة، من بينها عناصر من القوات الأمنية التابعة للدولة، تستغل الموارد الطبيعية للبلد بشكل غير مشروع، وترهب المدنيين الأبرياء في إطار محاولاتها من أجل بسط سيطرتها على المجتمعات المحلية القريبة من مناطق التعدين المدرة للأرباح. ويمكن أن يسمح لها ذلك بجني فوائد غير مشروعة ترتبط بالتعدين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إدامة النزاع وإطالة أمد المعاناة والانتهاكات.

لا بد من عمل كثير جداً للتعامل مع هذه المجموعات المسلحة العنيفة. وسنبقى ملتزمين بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواجهة هذه الآفة، من خلال تقديم المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، في جملة أمور. وقمنا بتدريب كتيبة مشاة خفيفة في كيسانغاني، تعمل الآن في مناطق يستهدفها جيش الرب للمقاومة. وندعم باستمرار إعداد المزيد من موظفي القضاء العسكري الكونغوليين وتعزيز نظام القضاء العسكري في البلد. ونقدم المساعدة كذلك لتطوير مؤسسات الدفاع الكونغولية.

والمجموعات المسلحة غالباً ما تعول على تجارة المعادن لتمويل عملياتها. ولذلك، تعمل حكومة بلدي بهمة على إنفاذ نظم تقتضي من الشركات التي تعمل علانية في الولايات المتحدة بضمان أن مشترياتها من المعادن لا تساعد المجموعات العنيفة. وندعو الدول الأعضاء كافة إلى تأييد القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) ونحث الشركات التي تخضع لولايتها بتوخي الحذر الواجب بشأن إمداداتها من المعادن التي تؤجج النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعمل أيضاً مع الشركات وجماعات المجتمع المدني والحكومات في المنطقة لضمان ألا تساعد تجارة المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجموعات المسلحة. ونواصل شراكتنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في هذه الجهود، ونحث حكومتها على اتخاذ خطوات لتجريد المناجم من السلاح والحد من وجود الأطراف الفاعلة المسلحة في شرق البلد.

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي الانتخابات الوطنية والتشريعية القادمة. فهذه الانتخابات يمكن أن تمثل منعطفاً تاريخياً. فالكونغوليون سيقودون هذه الانتخابات التي نأمل أن تكون ذات مصداقية ونزيهة. ويمكن أن يدلل الكونغوليون على التزامهم مع اقترابنا من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

هناك بعض العراقيل المتبقية. ما زال يتعين إصدار قانون انتخابي جديد. والروزنامة الانتخابية التي نشرت مؤخراً طموحة ولا تترك مجالاً كبيراً للخطأ. والتحديات اللوجستية هائلة. والأمن لا يزال شاغلاً جاداً. وفي الماضي، ارتكب أعضاء في القوات الأمنية التابعة للدولة مضايقات ضد الصحفيين ومارسوا التهديد ضدهم. وما زال ترهيب المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان مستمراً. وبعثة الأمم المتحدة قد تفقد قدرتها الرئيسية على الحركة والتنقل وأصولها الجوية التي كان يمكن أن تساعد في الانتخابات حيثما تشتد إليها الحاجة.

لذلك، ندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إبداء أعلى درجات الاحترام للعملية الديمقراطية وأن تواصل عملها من أجل كفالة انتخابات شفافة ومفتوحة

ونزيهة، مع ضمان حرية التنقل لجميع المرشحين والصحفيين. وسوف نراقب عن كثب التطورات في المناطق الريفية والحضرية على السواء، لأن العملية الانتخابية ينبغي أن تكون ذات مصداقية في جميع أنحاء البلد. وسنقدم أيضاً ١١ مليون دولار تقريباً كدعم انتخابي، بما في ذلك رصد الانتخابات والتثقيف المدني، بالتنسيق مع شركاء كالمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ومركز كارتر. وندعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتحسين الجوانب اللوجستية والفنية للانتخابات، كما ندعم عمل إذاعة أوكابي للمساعدة في تغطية هذه الانتخابات.

وفي حين يقوم المجتمع الدولي بدور هام في دعم العملية الانتخابية، فمن مسؤولية الحكومة الكونغولية بالدرجة الأولى توفير الدعم والأمن الضروريين. ونتطلع إلى العمل مع الحكومة في هذا الشأن.

ثالثاً، أود التشديد على أهمية الاستقرار الطويل الأجل لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. فسوف يعتمد الاستقرار على تقصي الأسباب الكامنة لانعدام الأمن والإفلات من العقوبة، بهدف بناء مؤسسات قادرة على دعم الحكم الرشيد.

وتعد إدانة تسعة من الأفراد العسكريين بسبب ممارستهم وإصدارهم الأوامر التي تحض على الاغتصاب الجماعي في فيزي، حدثاً هاماً. فحكومة الكونغو الديمقراطية فباتخاذها للإجراءات اللازمة، عززت الرسالة الموجهة إلى مرتكبي جرائم العنف الجنسي: لا حصانة لأحد من المحاكمة.

تلتزم الولايات المتحدة التزاماً عميقاً بوضع حد للإفلات من العقاب، وبناء الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المبادرات الهادفة إلى دعم حرية التعبير، والحكم وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والمساءلة. فقد ساعدنا على سبيل المثال، في بناء قدرات التحقيق الشرعي التابع للنظام القضائي الكونغولي، بهدف التحقيق في جرائم القتل الجماعي، والعنف الجنسي والعنف القائم على جنس النوع. وقد ذلل ذلك محاكمة العشرات من المغتصبين ومرتكبي جرائم العنف الجنسي. كما خصصنا أيضاً مبلغاً يربو عن مليوني دولار لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، لتوفير حماية أفضل للمدنيين في محافظات كيفو، عبر آليات الإنذار المبكر، ودعم التحقيقات الميدانية المشتركة في شرق البلاد، من قبل ممثلي الادعاء التابعين للأمم المتحدة وممثلي الادعاء الكونغوليين العسكريين.

وتمكنت الولايات المتحدة، عبر العمل مع استراتيجيات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمم المتحدة، من تطوير نهج شامل للمساعدة في التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على جنس النوع. وقد شملت تلك المساعدة، تخصيص مبلغ ٤٢ مليون دولار في محافظات كيفو والمقاطعة الشرقية ومانيما، لمنع ارتكاب جرائم العنف في المستقبل، وتقديم رعاية أفضل للناجين، بالإضافة إلى مبادرة بقيمة ١٥ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات، بهدف تحسين برامج مكافحة الإيدز وفيروس نقص المناعة المكتسبة.

وسوف نستمر في تعزيز نظامي القضاء المدني والعسكري الكونغوليين، عبر بناء القدرات على المدى البعيد، ومن خلال الجهود الرامية إلى الحد من الإعفاء عن المساءلة.

وفي الختام، يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الاستمرار في اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للمجموعة الكاملة من التحديات التي تواجهها. ويجب علينا أيضا نحن، أعضاء المجلس، تقديم دعمنا السياسي للسلام والاستقرار هناك. وتلتزم الولايات المتحدة بتقديم هذ الدعم، وبالعمل مع الحكومة الكونغولية، والمجتمع الدولي، نحو تحقيق

الأهداف المشتركة، الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أهنئكم سيدي، على عقدكم ورئاستكم لهذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير خاص للبيان الذي أدلى به معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وكذلك لحضور وبيان السيد رايموند تشيبانادا، وزير التعاون الدولي والإقليمي بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فقد أدى بنا الاقتراح الداعي إلى تركيز مناقشاتنا اليوم على الاستقرار التدريجي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديد المجالات الرئيسية التي تخدم تلك الغاية، إلى التفكير في المهام المباشرة التي يتعين علينا إنجازها، دون السهو عن هدفنا الرئيسي. وتشمل هذه المهام، مساعدة السلطات والمؤسسات التابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعاون معها على النهوض بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في توفير الأمن لمواطنيها، وقيادة عملية بناء السلام، وترسيخ مجتمع سلمي، تحترم وتعزز فيه جميع حقوق الإنسان، برؤية تهدف إلى وضع لبنات التنمية المستدامة والبعيدة المدى.

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، واجهت جمهورية الكو نغو الديمقراطية صعوبات ذات طبيعة استثنائية وبحجم يصعب إيجاد أمثلة مشابهة له في المجتمع الدولي، يمكن الرجوع إليها، أو استخدامها لقياس مدى التحديات التي تواجهها حكومة تلك الدولة، ومؤسساتها ومجتمعها إجمالاً. ولذلك ترحب كولومبيا بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، وبحسن العلاقات السائدة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمم المتحدة، التي تتسم مساهمتها وتعاونها بالأهمية.

وبينما لا يزال ضرورياً القيام بالكثير من العمل في عملية الاستقرار وبناء السلام، فإن الورقة المفاهيمية التي قدمتها فرنسا، تحدد بوضوح مجالات الأولوية التي يتعين علينا تركيز جهودنا فيها. ذلك أن الحالة الأمنية، خاصةً في المحافظات الشرقية، وفي كيفو الشمالية والجنوبية، لا تزال مثيرة للقلق على نحو خاص. ولا بد من مكافحة الجماعات المسلحة، بالتوازي مع إصلاح قطاع الأمن، وتوفير حلول تأخذ بالاعتبار، الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك بالمسؤوليات الفردية في مجال القضاء ووجود جماعات مسلحة بعينها عبر الحدود.

وسوف يتطلب ذلك، التقييم الكامل لعملية إدماج المقاتلين السابقين في صفوف جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوف يكون أساساً للحوار مع جميع المساهمين، كما أنه سوف يؤدي إلى اعتماد تدابير تصحيحية، تهدف إلى تمكين السلطات الشرعية من بسط سيطرتها الكاملة على جميع مكونات القوات المسلحة.

ويتعين تعزيز إصلاح قوات الجيش والشرطة، باعتماد وتنفيذ التشريع الضروري، مصحوباً بالتدريب وإنشاء الهياكل المؤسسية، التي تعكس الامتثال الواضح من قبل القوات المسلحة للسلطات المدنية.

وإن النتائج الناجحة لانتخابات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ذات أهمية كبيرة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، فإن من الواجب أن تبنى مشاركة الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي عموماً، في الانتخابات المقبلة، على أساس الاعتراف بملكية ومسؤولية

السلطات والمؤسسات الكونغولية، فيما يتعلق بمجمل العملية الانتخابية.

كما يتعين أن تجرى التدابير التشريعية والمؤسسية واللوجستية الهادفة إلى ضمان عقد انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وتتسم بالشفافية، في بيئة سياسية سلمية، ومنظمة، في وسعها حفز المناقشات، وتتمتع فيها جميع الجهات السياسية الفاعلة بحقوقها كاملة. وفي هذا الصدد، فإن التثقيف المدني للمواطنين يتسم بأهمية كبيرة. وكذلك يتسم الحوار المستمر والحر مع اللجنة الانتخابية المستقلة بأهمية بالغة، بغية تحديد المجالات المعينة التي ربما تنشأ فيها الحاجة إلى المساعدة. وهنا، ندعو أعضاء مجتمع المانحين لاحترام التزاماتهم بتمويل الانتخابات المقبلة. وكما حدثنا الوزير تشيبواندا قبل قليل، فإن الحكومة تؤدي دورها وتضطلع بمسؤوليتها، بتمويلها نسبة ٦٠ في المائة من تكلفة الانتخابات.

ولن يكون ممكناً ترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وسلطة الدولة، عبر الأراضي الوطنية كلها، إلا باعتماد تدابير تأخذ بالاعتبار تشابك المسائل المتعلقة بالأمن، والقدرات المؤسسية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والتنمية.

في هذا السياق، فإن من الضروري بشكل خاص، مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، وجميع أشكال العنف، بما فيها العنف الجنسي. وقد كانت هذه إحدى الحالات الخاصة الاستثنائية التي تصدى لها مجلس الأمن، على نحو ما ذكر عدد من زملائي. وعلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تستمر، بتأييد قوي من المجتمع الدولي، في اتخاذ الإجراءات الملموسة، مثل محاكمة وإدانة الضابط العقيد كبيبي وعشرة ضباط آخرين، لأن محاكمة الأشخاص المسؤولين، هي عنصر أساسي لمنع هذا النوع من الحالة، وتعزيز تنمية القدرات الوطنية على الحد من الإفلات من العقاب، وتعزيز الشرعية المؤسسية.

ولن يتحقق النجاح لعملية الاستقرار، إلا إذا ما تمت في سياق إجراءات واسعة، تهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية الكامنة للدولة.

ومن الضروري أن تستمر جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة التصدير غير الشرعي للموارد الطبيعية، وأن تنفذ القرارات التي اعتمدت في قمة مؤتمر لوساكا، لأن من شأن ذلك الإسهام في الاستفادة الكلية من موارد الكونغو الطبيعية، باعتبارها قوة دافعة للتنمية ولرخاء المواطنين.

وفي الختام، أتمنى كل النجاح لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، في التحضير للانتخابات المقبلة وعقدها، حتى يتسنى لها وضع أساس صلب وديمقراطي، من شأنه توفير ضمان للتعايش السلمي ورخاء الدولة.

السيد هرديب سينغ بوري (الهند): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب. وأود أن أشكر أيضاً، الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، والوزير تشيبواندا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وإن المسائل التي أثاروها والنهج الذي اقترحوه ينبغي أن تكون مرشدا لنا في مداولاتنا اليوم. ويحدونا الأمل أن تفضي مناقشة اليوم إلى رسم معالم نهج المجتمع الدولي نحو إدامة التقدم المحرز حتى الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أسفنا الشديد لسقوط وتحطم طائرة متعاقدة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) يوم ٤ نيسان/أبريل في كينشاسا، مما أسفر عن وفاة ٣٣ من الركاب وأعضاء طاقم الطائرة، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ونتقدم بتعازينا القلبية لمن فقدوا أحباءهم وزملاءهم وأصدقاءهم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد حاليا فترة حرجة من تاريخها. فالتقدم المحرز حتى الآن في استعادة السلام والاستقرار ينبغي توطيده بترسيخ القيم الديمقراطية والتركيز على تحسين الأمن وسيادة القانون واعتماد السياسات المشجعة للتنمية الاقتصادية العامة للبلد. إن التحديات صعبة، ولكن التغلب عليها ليس مستحيلا.

ومن شأن عقد انتخابات موثوق بها في هذا العام أن يقطع شوطا طويلا نحو استدامة الاستقرار في البلد. ويحدونا الأمل أن تجري الانتخابات وفقا للجدول الزمني المقرر وأن تكون حرة وعادلة. وقد سبق لمفوضية الانتخابات الوطنية المستقلة أن شرعت في الأعمال ذات الصلة بتسجيل الناخبين والتشاور مع أحزاب المعارضة ووضع مدونة السلوك. وينبغي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أن تقدم الدعم للمفوضية في نشرها الوعي بين السكان.

والهند، بصفتها أكبر ديمقراطية في العالم، تؤمن إيمانا قويا بأهمية إقامة مؤسسات فعالة وتمثيلية وديمقراطية لمعالجة مشاكل المجتمع. وإن المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ينبغي له أن يساعد سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم وإجراء الانتخابات.

إن السلام والاستقرار لا يمكن استدامتهما على الأمد البعيد بدون الأمن، الذي لا يمكن أن يُكفل إلا ببسط سيادة القانون بطريقة فعالة. واليوم تخلو معظم أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستثناء المنطقة الشرقية، من الصراعات التي ابتلى بها البلد أثناء الحرب الأهلية. وإن وجود الجماعات المسلحة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومنيما وكتنغا في شرق البلد يفرض تهديدات خطيرة على وجود سلطات الدولة وقدرتها على حماية المدنيين. وإن أعمال العنف المتواصلة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية وجماعة مايي مايي ياكوتومبا، تثير شديد القلق. ومما زاد من تفاقم الحالة انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتكبة من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن ضلوع مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك العناصر التابعة لقوات الأمن، في أنشطة استخراج المعادن غير الشرعية يبعث على القلق أيضا. وبالإضافة إلى ذلك لا تقتصر أذايا جيش الرب للمقاومة على المقاطعة الشرقية، بل إنها أصابت المنقطة برمتها. ونشعر بقلق جسيم أيضا حول الحالة الإنسانية المضطربة.

وبالتالي فإن التركيز ينبغي أن ينصب على التنفيذ الفعال لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمختلف الجماعات المسلحة. وإن التقدم المحرز حتى الآن في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب إدامته، ويجب معالجة مسائل الإفلات من العقاب. وقد سرّنا أن نلاحظ أن الحكومة قد أولت الأولوية حقا للإصلاحات في قطاعات الأمن والشرطة والقضاء – بدءا بالتدريب ونشر الوعي بمسائل حقوق الإنسان الحساسة والمقاضاة الفعالة وتنفيذ الإجراءات القضائية بالسرعة الواجبة.

مسائل الأمن وتطبيق الأمن والنظام مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ارتباطا لا ينفصم. ولقد آن أوان قيام المجتمع الدولي بالنظر فيما يتجاوز حفظ السلام ومساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها لبناء السلام، بما في ذلك استثماراتها في الزراعة والبنية التحتية والصناعة، سعيا إلى التنمية الاقتصادية الشاملة.

حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ما فتئوا يضطلعون بدور يستحق الثناء في أشد الظروف صعوبة. وإن نسبة الجندي إلى السكان ونسبة الجندي إلى مساحة الأرض متدنيتان للغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تنتشر فيها بعثة الأمم المتحدة في الكونغو إلى

حد كبير. وتقوم حاجة ملحة إلى معالجة المجلس لمسألة الفجوة في الموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو لأن البعثة يتعين عليها أن تقوم في آن واحد بعمليات الأمن وسيادة القانون وبناء المؤسسات والحوكمة الفعالة. وإن الأخذ بنهج متكامل يشمل هذه الأهداف يتطلب التعاون من جميع أصحاب المصلحة وتوفير الموارد الكافية من المجتمع الدولي.

لقد تمتعت الهند بعلاقة ارتباط قديمة العهد مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتنا أحد كبار البلدان المساهمة بقوات طيلة العقود الخمسة الأخيرة. ووجودنا الأول في ذلك البلد قديم يعود إلى آذار/مارس ١٩٦١، أثناء الأزمة في مقاطعة كتانغا. وفي الوقت الحاضر يبلغ حجم مساهمتنا بالقوات في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ٣١٨ ٤ فردا. ومراعاة منا للفجوة في الموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو قمنا بتمديد عمل طائراتنا العمودية الست للخدمات حتى نيسان/أبريل من هذا العام. وما زلنا نقدم خدمات أربع طائرات عمودية مقاتلة فيما يتجاوز مدة التزاماتنا.

وقدمت الوحدة الهندية مساهمات كبيرة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بناء وتأهيل مراكز أنشطة المجتمع المحلي ومدارس التدريب المهني، فضلا عن إقامة مختبرات للتدريب على تكنولوجيا المعلومات وبناء الأسواق. وفي سياق مشاركة الهند في عمليات حفظ السلام في الكونغو بلغ عدد الجنود الهنود الذين قدموا التضحية الكبرى ٣٦ جنديا.

وبالإضافة إلى مساهمة الهند في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو فإنها تعاونت أيضا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في برامج التنمية. وقد فتحنا أرصدة ائتمان بمبلغ ٣١٨ مليون دولار أمريكي لمشاريع من قبيل محطات توليد الطاقة ومد خطوط السكك الحديد وتأمين إمدادات المياه في الأرياف والتزويد بحافلات نقل الركاب. كما عرضنا إقامة مراكز متقدمة لتكنولوجيا المعلومات وثلاث محطات تعليم في ظل مشروع التعليم الحاسوبي ”ثقب في الحائط“ (Hole-in-the-Wall) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد خصصت الهند لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٧٠ فرصة للتدريب الفني في دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة المدى و ١٠ فرص للتدريب المهني في دورات تدريبية طويلة الأمد. ويتعاون البلدان أيضا في بناء المساكن المنخفضة التكاليف.

الهند تظل ملتزمة بتأدية دورها في دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز وبناء قدرات مؤسساتها الوطنية في المجالات الأمنية والمدنية.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات والمفيدة جدا، وأود أن أرحب بحرارة بمعالي وزير التعاون الدولي والإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها والورقة المفاهيمية الفرنسية (انظر S/2011/282) تمهد الأرضية لمناقشاتنا. إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورت وتغيرت وقد تم إحراز التقدم أثناء العقد الماضي. ولكن لا تزال توجد تحديات خطيرة، أبرزها في الجزء الشرقي من البلد.

عندما ينظر المرء في الوجود الطويل الأمد للأمم المتحدة ومشاركة المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبرز الأسئلة الأساسية التالية: كيف نواصل سياستنا الآن والبلد قد دخل مرحلة من الاستقرار وهو يستعد لدورة من الانتخابات الشاملة للجميع؟ أي تقسيم

للعمل والمسؤوليات بين مختلف العناصر يجب اعتماده؟ وعلى وجه أكثر تحديدا، كيف ينبغي تحديد هدف وهيكل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) حتى تكمّل وتساند الدور الأولي للحكومة الكونغولية في توطيد أركان السلام؟ إن الأولويات يجب أن تتمحور حول أربع ركائز أساسية: الأمن والحوكمة والانتخابات والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وهذه الركائز تنعكس أساسا في المؤشرات القياسية التي حددها القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) للنظر المستقبلي في تغيير تشكيلة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على جوانب محددة ذات اهتمام خاص لنا في هذه المجالات الأربعة.

الأول هو الأمن. الحالة السياسية والعسكرية الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تتطابق مع مرحلة تحقيق الاستقرار. فالمدنيون يتعرضون لأقسى أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي الذي يؤذي أكثر ما يؤذي النساء والأطفال. وإن العنف وانعدام الأمن ينبعان من عدد من المصادر يتمثل أحدها في الوجود المستمر للجماعات المسلحة، الكونغولية والأجنبية، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات ذات الصلة لمواصلة بذل تلك الجهود بقوة.

وثمة تحد هام آخر هو، بطبيعة الحال، إصلاح قطاع الأمن في جميع مكوناته. وفيما يتعلق بالجيش، إن الإدماج الحقيقي لأفراد الجماعات المسلحة السابقة في الجيش الكونغولي، من قبيل المجلس الوطني للدفاع عن الشعب، أمر ضروري. ولن يكون هناك تقدم يذكر في إصلاح قطاع الأمن إذا لم يتم إنجاز تلك العمليات على نحو فعال.

كيف يمكننا التغلب على محدودية التقدم المحرز حتى الآن في المجال الحاسم لتحقيق الاستقرار؟ هناك حاجة إلى الدعم الدولي وهو يتوفر، على سبيل المثال، من خلال بعثتي الاتحاد الأوروبي: بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين الإهداف الأخرى، تعمل البعثتان لتأمين المدفوعات للقوات المسلحة الكونغولية. ونحن بحاجة إلى تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يؤدي دورا أكبر في تحسين قدرة الشرطة والنظام القضائي.

والعنصر الأكثر أهمية، مع ذلك، هو الإرادة والعزيمة السياسيتان للجهات الكونغولية الفاعلة بغية معالجة المسائل الأمنية الرئيسية: نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين، وسيطرة الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة على الموارد الطبيعية. ومع مراعاة البعد الإقليمي للتهديدات الأمنية، فإن الإرادة السياسية لدى الأطراف الفاعلة الإقليمية حتمية أيضا. ويصدق الشيء نفسه على الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى مسألتي الحكم وحقوق الإنسان. إن لعدم وجود قدرة لدى الحكومة أهمية خاصة عند النظر في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، ومنع استخدام الجنود الأطفال على وجه التحديد. فاستغلال الأطفال غير قانوني بموجب الدستور الكونغولي، ومحظور بموجب مختلف الإجراءات القانونية الأخرى. وعلى الرغم من هذه الأحكام، فإن ممارسة استخدام الجنود الأطفال لا تزال تمثل مشكلة. لذلك، أناشد الحكومة الكونغولية – وأيضا بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة – تنفيذ

خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وبالتطلع إلى حقوق الإنسان من منظور أوسع، نحن مقتنعون بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكنها أن تستفيد من مشورة خبير مستقل تابع لمجلس حقوق الإنسان.

ثالثا، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، إن الانتخابات المقبلة تمثل فرصة هامة لقطع خطوات كبيرة في العملية السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار. فالانتخابات ضرورية لشرعية الحكومة الكونغولية في المستقبل. ولا بد لها أن تجري في الوقت المناسب وأن تكون شاملة، وشفافة، وذات مصداقية، وسلمية، وآمنة. ووجود بيئة سلمية لإتاحة مساحة كافية للديمقراطية هو شرط مسبق للانتخابات. وتقع المسؤولية الرئيسية عن الانتخابات على عاتق الحكومة الكونغولية. ونناشد الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في الكونغو الوفاء بمسؤولياتهم في العملية الانتخابية.

وأخيرا، إن الفقر المستشري وانعدام فرص العمل للمقاتلين المسرّحين والشباب، والتنافس على الموارد الاقتصادية هي مصادر محتملة للتوتر والعنف. ولذا، من الأهمية بمكان إرساء الأساس للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل في عمليتي بناء السلام وتحقيق الاستقرار. وللاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة دور متزايد. وينبغي لنا أن ندعم تطوير قدراتها. ولا تزال ألمانيا تشارك في ذلك الميدان. ونحن نعتبر أن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي أمران حيويان. لذلك، نود تشجيع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وجميع المنظمات ذات الصلة على المشاركة في تلك العملية بنشاط.

علاوة على ذلك، إن صناعة التعدين الفعالة والقانونية، التي تعمل وفقا لمبادئ الحكم الرشيد، عنصر رئيسي في تنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالثروة الطبيعية للبلد يجب أن تفيد شعبه. ويجب وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والإتجار بها، الأمر الذي يؤجج الصراع، ولا سيما في كيفوس. ويشارك بلدي في الجهود المبذولة لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، ويدعم نظام الشهادات المعدنية الذي يعزز صناعة التعدين القانونية، ويحقق بالتالي التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التوصل إلى حل مستدام يتطلب إرادة الحكومة الكونغولية، والموارد المستهدفة من المانحين، والتعاون الاستراتيجي بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما مع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة. وبلدي على استعداد للعمل مع الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة لتحقيق ذلك الغرض.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للوفد الفرنسي على قيادته في تنظيم المناقشة الجارية اليوم، وإعداد مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده كامل التأييد.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الوفد الفرنسي على تنظيم المناقشة الجارية اليوم في الوقت المناسب جدا. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام والوزير ريمون تشيباندا على بيانيهما.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود، من خلال الوزير تشيباندا، أن أثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتقدم الملحوظ الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تحسن الأمن والاستقرار فيما حققت الحكومة قدرا أكبر من السيطرة تدريجيا على أراضيها وعززت علاقاتها مع بلدان المنطقة. ومع ذلك، وكما ذكر المتكلمون السابقون، لا تزال هناك تحديات، ولا سيما في الشرق، حيث ما فتئت جماعات المتمردين تشكل تهديدا خطيرا للسكان المدنيين. فاستمرار حالات العنف الجنسي وتجنيد الأطفال يثير قلقا خاصا.

ونحن نرحب بالرؤية الواضحة جدا التي أعرب عنها الوزير تشيباندا بشأن أولويات بلده في المستقبل القريب. فهي تستحق دعمنا الكامل.

إن الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ستكون معلما هاما في توطيد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كلنا نتوقع أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وأن تساهم بالتالي في إيجاد مؤسسات ديمقراطية قوية، وأن تكون أساسا سليما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن على ثقة بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الثنائيين سوف يبذلون قصارى جهدهم لتلبية مطلب البلد في الحصول على المساعدة. والبرازيل مستعدة للمشاركة في ذلك الجهد.

وسوف يقتضي التقدم المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بوضع الحكومة برنامجاً لتعزيز السلام، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بنهجها المتكامل، الذي يشدد على أهمية الركائز الثلاث: العدالة وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والانتعاش الاقتصادي والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على القيام، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بتقديم الدعم الكامل لتلك الاستراتيجية.

ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالحوار البناء بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ثبت أن عملية التقييم المشترك أداة مفيدة توفر اتصالاً ممتازاً مع السلطات المحلية.

وبصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أيضا أن أثني على التعاون بين الحكومة وفريق الخبراء التابع للجنة. وكان ذلك الحوار ذا أهمية خاصة بالنسبة إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن الحرص الواجب، بغية تعزيز مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بهذه المسألة وبالنسبة إلى التحديات الاخرى التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، من المهم أن نؤكد على الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإقليمي.

ولا تزال البرازيل شريكا ملتزما بدعم بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تبرعنا بمبلغ مليون دولار لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بغية تمويل مشاريع تهدف غلى مساعدة ضحايا العنف الجنسي. والبرازيل مستعدة لتعميق تعاونها الثنائي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها الوزير تشيباندا إلى البرازيل، ونأمل أن تؤدي إلى المزيد من تطوير العلاقات الثنائية بيننا. ونحن على ثقة بأن الشعب الكونغولي، بدعم من المجتمع الدولي، سوف يتمكن من تحقيق السلام، والديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدى البعيد.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد فرنسا على بدء هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضاً الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الثاقبة. ونرحب بمشاركة وزير التعاون الدولي والإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ريمون تشيباندا.

إن البوسنة والهرسك ترحب بالتقدم الذي أحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتثني على الحكومة لجهودها الرامية إلى توفير الأمن للسكان وإنشاء البنية التحتية اللازمة للتنمية.

إلا أن الأمر يقتضي إحراز المزيد من التقدم في مجالات عديدة، تشمل تعزيز سيادة القانون، وتعضيد السلطة المشروعة للدولة، وتوفير الخدمات للسكان. ويشكل بناء قدرة مؤسسات الدولة، بما فيها قطاع الأمن، والعدالة، والإدارة المحلية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، عنصرا بالغ الأهمية في استعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي منها. ولبلوغ هذه الغاية، من الحتمي لحكومة البلد، وبدعم من أصحاب المصلحة الدوليين، أن تكثف جهودها لبسط وتعزيز سلطات الدولة الفعلية، وبخاصة على الصعيد المحلي.

ونعتقد بقوة أن إصلاح القطاع الأمني وتعزيز قوات الأمن يتطلبان التزاما قويا من جانب أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليون. ولا يشكل إصلاح الجيش والشرطة الوطنيين شرطا أساسيا لتوطيد دعائم السلام فحسب، إنما يمثل أيضا عنصرا أساسيا للاستقرار والحماية الفعالة للمدنيين في الأجل الطويل.

وتتيح الانتخابات العامة التي ستجرى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة الاستقرار وتعزيز مؤسساتها المحلية. ومن الضروري في هذا الصدد إجراء العملية الانتخابية في بيئة مأمونة وبطريقة ديمقراطية وشفافة. ومن الأهمية الحيوية أن تقدم الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطي وكذلك الشركاء الدوليون، المساعدة إلى السلطات الوطنية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة.

وما برحت الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد تتسم بالهشاشة. فلا يزال للمجموعات المسلحة الكنغولية والأجنبية أثر خطير على الحالة الأمنية وعلى السكان المحليين وحقوقهم الإنسانية. ومن المهم أن تواصل الحكومة، بدعم من البعثة، الأنشطة التي تشل عمل المجموعات المسلحة، في حين يجب أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على المجموعات المسلحة، بما فيها القوات المسلحة لتحرير رواندا، وذلك من خلال التنفيذ الصارم لنظام الجزاءات ذي الصلة. أما فيما يتصل بجيش الرب للمقاومة، فنرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتحديد التدابير الرامية إلى حماية المدنيين والحد من قدرة جيش الرب للمقاومة. ونشدد أيضا على أهمية استمرار التنسيق بين بعثات حفظ السلام وحكومات بلدان المنطقة للتصدي للتحديات الناشئة عن جيش الرب للمقاومة.

ونشعر بالقلق إزاء قيام عناصر من القوات المسلحة الوطنية بارتكاب عدد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونكرر أيماننا القوي بوجوب تقديم مرتكبي الجرائم ضد المدنيين إلى المحاكمة. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة والسلطات القضائية كي تقدم إلى المحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. وعلاوة على ذلك، يجب التصدي على النحو الواجب لكل جريمة ارتكبتها عناصر تابعة لقوات الأمن الوطنية. فقوات الأمن التي تحظى بثقة السكان المدنيين واحترامهم هي وحدها القادرة على أن تمارس على نحو تام دورها الدستوري وأن تسهم في حماية حقوق الإنسان.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها في دور هام لكفالة إحلال السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو وفي حماية المدنيين. ونؤيد تمام التأييد جهود البعثة المستمرة لتعزيز حماية السكان المدنيين. ونرحب بموقفها الأكثر صرامة وجهودها لوضع وتنفيذ نُهج جديدة لحماية المدنيين. وبالمثل، يشكل تعاونها الوثيق مع الحكومة عنصرا هاما في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد.

ويمثل التعاون والعلاقات الإقليمية فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى عاملا أساسيا للاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجعنا في ذلك التعاون

الإقليمي الرامي إلى مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مع الأخذ في الحسبان أن هذه المسألة لا تتصل بالاقتصاد فحسب، وإنما لها أيضا بعد أمني وبعد يتعلق بالاستقرار. ومن شأن التعاون الفعال بشأن هذه المسألة على الصعيدين الإقليمي والدولي أن يسهم إسهاما هاما في الحد من نطاق أنشطة المجموعات المسلحة غير الشرعية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من تاريخها الشائك وما يواجهها من تحديات عديدة، أحرزت تقدما هاما في السنوات الأخيرة. ونحن مقتنعون بأنها ستواصل بدعم من المجتمع الدولي السير على السبيل المفضي إلى الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أنا أيضا أود أن أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على قبول دعوتنا، وكذلك أشكر الأمين العام، وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي على مشاركتهم في هذه المناقشة.

أود أن اشدد اليوم على ثلاثة عناصر وهي: أولا، أهمية الحوار الاستراتيجي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة. ففي الوقت الذي يشهد فيه هذا البلد حالة من الاستقرار التدريجي، تتيح لنا هذه المناقشة فرصة ثمينة لكي نقيم معا الإجراءات التي اتخذت حتى الآن، وتحليل التحديات المقبلة. وهكذا فإن مناقشة هذا اليوم جزء من عملية الحوار التي ينبغي أن تستمر، في نيويورك وعلى أرض الواقع. وأرحب هنا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد روجر ميس.

ثانيا، لقد أضحى هذا الحوار أكثر ضرورة في ضوء التحضير للانتخابات الكونغولية على جميع المستويات، كما ذكر الوزير تشيبندا في وقت سابق.فهذه مرحلة أساسية في عملية التحول الديمقراطي في البلد. وكما ذكر عدد من أعضاء المجلس هذا الصباح، يشكل تنظيم العملية الانتخابية تحديا كبيرا يتطلب يقظة كبيرة لضمان أن تفضي الانتخابات إلى توطيد أركان السلام في البلد. وستولي فرنسا اهتماما خاصا لوضع الشروط التي سيتم بموجبها تنظيم الانتخابات. وينبغي أن تكون انتخابات حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية. ونود من الأمم المتحدة تقديم كل دعم ممكن لهذه العملية، مما يعني دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. أما التحدي الأول والملح جدا فيتمثل في تسجيل جميع الناخبين. وفي وقت سابق، قدم لنا الوزير تشيبندا جدولا زمنيا لتنظيم الانتخابات، ونرحب بذلك الجدول، وسوف نسعى إلى الوقوف على تنفيذه. وتعرب فرنسا عن استعدادها لتقديم لدعم التام للعملية. ونحن ملتزمون بالعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية من أجل تشكيل كتائب الشرطة للاستجابة السريعة، ونهيب بالشركاء الآخرين المساهمة في تدريب الشرطة الكونغولية.

وأخيرا، ندرك بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال محفوفة بالمخاطر. وهناك أربعة تحديات ملحة بشكل خاص ألا وهي: تحييد أنشطة الجماعات المسلحة في الشرق؛ وتشكيل قوات أمن فعالة، وتحسين قطاع التعدين واستغلال الموارد الطبيعية؛ وضمان حماية المدنيين، ولا سيما من العنف الجنسي؛ وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، فإن المجتمع الدولي الذي ما برح ملتزما لفترة طويلة بتحسين الأمن في المنطقة، على استعداد لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحتاج إلى التزام واضح بالنيابة عن البلد بشأن الكيفية التي يعتزم بها الاستمرار في تحوله الديمقراطي، بحيث سيكون بوسعنا بناء شراكة تقوم على الثقة.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد تيجينغوينورك غيتو الذي سيتكلم بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد غيتو (تكلم بالإنكليزية): نشكر الوفد الفرنسي على القيام بدور ريادي في تنظيم هذه المناقشة. بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعرب عن الشكر لإتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم بلد مختلف عما كان عليه قبل ١٠ سنوات. إذ يوجد هناك العديد من التغيرات الإيجابية، وكذلك بعض التحديات المستمرة. لقد حققت الحكومة تقدما جيدا في تحسين الحالة الأمنية العامة في معظم أنحاء البلاد. فقد استفادت في هذا من دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُحرز تقدم أيضا بشأن الحكم الديمقراطي. ومنذ انتخابات عام ٢٠٠٦، ما انفكت الجهود المبذولة تساعد في تعزيز السلطة التشريعية، بما في ذلك توسيع القدرة الرقابية للبرلمان الوطني. أما على الجبهة الاقتصادية، فقد أُجريت إصلاحات هامة ساهمت في ارتفاع معدلات النمو في السنوات الأخيرة.

بيد أنه لا تزال توجد تحديات كبيرة، ومن المهم للغاية أن نعترف بهذا وأن نكرس أنفسنا وجهودنا من أجل التصدي لها.

ولتوطيد السلم والأمن، مثلا، نحتاج إلى مؤسسات ونظم إدارة فعالة، بما في ذلك على المستوى المحلي. ومن الأهمية بمكان أيضا إدارة الصراعات والحد من التوترات في المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات الأساسية. ولكي تنجح هذه الجهود، ينبغي تعزيز سلطة الدولة وبسطها على جميع أنحاء البلد.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جانبه، ملتزم بمواصلة تقديم مساعدته إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في توسيع نطاق الفرص المتاحة لأبناء الشعب الكونغولي وتعزيز قدراتهم وتمكنيهم من تحسين أحوالهم المعيشية وأحوال عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. ولبلوغ هذا الهدف، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود في المجالات الأربعة التالية كافة: أولا، الأمن وتحقيق الاستقرار، ثانيا، العمليات الانتخابية، ثالثا، الحوكمة وبناء المؤسسات، ورابعا، التنمية الاقتصادية.

وبناء على الطلب الذي قدمته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٠ وفي أعقاب اتخاذ القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) في أيار/مايو ٢٠١٠، لا يزال من الأهمية بمكان إحراز التقدم بشأن الأمن وتحقيق الاستقرار بمعالجة العوامل المتسببة في نشوب الصراعات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المحافظات الغربية. وللقيام بذلك، فإن الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والعديد من الشركاء الرئيسيين، تؤيد وضع برنامج جديد لتوطيد السلام. وسيكمل هذا البرنامج برنامج تحقيق الاستقرار الجاري فعلا في المنطقة الشرقية، وخطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من الصراع ”خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية“. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيد الخطة لكي تحقق أهدافها، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة وتعزيزها، وتيسير العودة وإعادة الإدماج والتعافي، ومكافحة العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، من الواضح أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها هذا العام في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر تشكل اختبارا رئيسيا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون نجاح الانتخابات حاسما لاستدامة الاستقرار والسلام وفتح آفاق جديدة لإحراز

التقدم بشأن التنمية البشرية. إن تولي الحكومة لزمام الأمور أمر محمود. والتزامها بتمويل ٦٠ في المائة من مجموع ميزانية الدورة الانتخابية ٢٠٠٧-٢٠١٣، مقابل ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، تقدم كبير.

والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسهم في هذه الجهود، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني وفي مجال بناء القدرات إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وسيكون من الصعب الوفاء بالموعد النهائي المحدد في حزيران/يونيه لتسجيل الناخبين، وسيتطلب جهودا متضافرة. كما أن إقرار القانون الانتخابي الجديد في الوقت المناسب مطلوب للتقيد بالجدول الزمني للانتخابات.

وستواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون على تيسير إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد لدعم انتخابات المحافظات والانتخابات المحلية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. كما نسلم بأن هذا الدعم لا يتعلق بيوم الانتخابات فحسب، بل إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل طيلة الدورة الانتخابية على تعزيز المؤسسات اللازمة لجعل الانتخابات نزيهة وهادفة في نهاية المطاف، بما في ذلك باحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومشاركة جميع الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أحرزت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما هاما في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة النفقات المخصصة للفئات الفقيرة. ولاستدامة معدلات النمو المرتفعة وكفالة استفادة السكان المناطق الريفية والفقراء والفئات المهمشة من منافع النمو، يجب توسيع نطاق مبادرات التنمية الاقتصادية والبشرية، إلى جانب توطيد السلام والأمن، على المستويين المركزي والمحلي.

ولتحقيق الفعالية، سيكون من الحاسم تطبيق نظام اللامركزية، بما في ذلك انتخاب القادة المحليين بصورة حرة ونزيهة ونقل الموارد إلى الكيانات اللامركزية. كما يجب بذل الجهود لإنشاء وتمكين قطاع خاص يتسم بالحيوية ووفرة فرصة العمل. ويمكن للحكومة أن تساعد في هذا الصدد بإيجاد بيئة شفافة ومواتية للأعمال التجارية، وإزالة الحواجز البيروقراطية وتطوير كفاءات إدارتها المدنية. ويمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية أن تشكل استثمارا جيدا وميسورا في الاستقرار، لأنه يحمي أكثر الفئات ضعفا ويبني القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية. والإدارة الفعالة لما ينعم به البلد من موارد طبيعية غنية ستتطلب أيضا مزيدا من الاهتمام من جانب الحكومة.

سيكون عام ٢٠١١ حاسما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فإحراز التقدم مطلوب على جميع الجبهات. ولحسن الطالع، فإن الأهداف يعزز بعضها البعض. فنجاح الانتخابات العامة يمكن أن يساعد على استدامة إحراز التقدم في مجال التنمية وتسريع وتيرتها، فضلا عن توطيد السلام والأمن. وتوسيع نطاق الأمن ومشروعية الدولة يمكن أن تساعد على جعل المبادرات الإنمائية ممكنة وفعالة. وتمكين المرأة، بما في ذلك بإنهاء العنف الجنسي، ليس مجرد هدف هام في حد ذاته، بل هو أيضا استثمار حاسم ثبت أن له العديد من المنافع. ولإحراز التقدم، من جانبه، أهمية كبيرة لإيجاد الوظائف والفرص التي يمكن أن تبعد المقاتلين السابقين عن العنف والصراع.

إن استتباب الأمن واستدامة التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيسهمان، من جانبهما، في استقرار

منطقة البحيرات الكبرى وتنميتها، وفي تعزيز السلام في أفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من استدامة انخراط الشركاء الدوليين، وإبداء الحكومة للإرادة السياسية وتحليها بروح المبادرة سيكونان أمرين حاسمين. ويتطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تعزيز شراكتنا مع الحكومة – وهو ما نعتبره إيجابيا – والمجتمع الدولي وسائر منظومة الأمم المتحدة، لكي نحرز التقدم بشأن الأمن والتنمية البشرية في آن واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيجعل عام ٢٠١١ عاما مرجعيا في حياة مواطنيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كولين بروس، ممثل البنك الدولي.

السيد بروس (البنك الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا كثيرا في البنك الدولي أن تتاح لنا الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة. ونحن نؤيد ما جاء في العديد من البيانات التي أدلي بها فعلا، غير أننا نود أن نضيف ست نقاط بإيجاز.

أولا، نود أن نؤكد أن الأدلة تشير إلى أن السلام وتحسن الأمن يحققان إلى منافع اقتصادية. فخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، سنوات الحرب، مثلا، انخفض الناتج المحلي الإجمالي فعلا بنسبة ٤ في المائة. وخلال الفترة منذئذ، لم شهد تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمؤشرات إيجابية فحسب، بل ازدياده أيضا. ومنذ عام ٢٠١٠، بلغ رقم الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥ إلى ٦ في المائة. لهذا فإننا نشهد تحسنا متواصلا. وينطوي على ذلك أنباء سارة تتعلق بتحسن قطاع الزراعة، وتحقيق أوجه تحسن على مستوى قمة التراتبية، إن جاز التعبير، من حيث الشركات الكبرى. ونشهد أوجه تحسن في نتائج قطاعي التعليم والصحة، على الرغم من أن ذلك تم استنادا إلى قاعدة متدنية. كما نشهد تحسن النتائج من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من ذلك، سنصدر قريبا تقريرا يشير إلى المجالات المثيرة للقلق من حيث مكاسب السلام، وأود أن أسلط الضوء على واحد منها تحديدا، وهو ما نسميه ”الوسط المفقود“. إن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي نعلم مدى انخراطه في إيجاد فرص العمل على الصعيد العالمي، مجال يتطلب الاهتمام. وتلك هي النقطة الأولى التي أريد تناولها.

ثانيا، أود أن أؤيد ما قاله العديد من المشاركين عن أهمية بناء المؤسسات. ففي هذا العام، ولأول مرة، أصدر البنك الدولي تقريره ” تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١١: الصراعات والأمن والتنمية“. ولاحظنا في التقرير أن البلدان التي استطاعت بناء مؤسسات قوية تمكنت من تفادي تكرار دورات الحرب، التي كانت منتشرة كثيرا في العديد من البلدان الأفريقية. غير أن ما لاحظناه أيضا هو أن احتمال سقوط البلدان التي لم تقم بذلك – وشاركت في انتهاك حقوق الإنسان وكانت فعالية الحكومة فيها متدنية – القهقرى في العنف كان أكبر بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. ولذلك نريد أن نشجع التقدم الذي شهدناه فعلا ونحث الحكومة على مواصلة إحرازه.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها، ونرى أنها مهمة للغاية، هي أن بناء المؤسسات الذي تكلمنا عنه أمر يستغرق وقتا طويلا. وتقديراتنا المتعلقة بأفضل ٢٠ بلدا من حيث الأداء تبين أن أسرع ٢٠ بلدا منها استغرقت ١٧ سنة لإبعاد الجيش من السياسة، و ٢٠ سنة لتحقيق إدارة جيدة تؤدي وظائفها، و ٢٧ سنة لفرض مراقبة معقولة على الفساد. والرسالة التي تبعث بها تلك الاستنتاجات هي أن ذلك يستغرق وقتا. وهو جهد الأجيال ومن المهم لنا جميعا أن نحافظ على المسار.

نقطتي الرابعة هي أنني لن أؤيد فحسب ما قاله العديد أعضاء المجلس بشأن أهمية عقد انتخابات نزيهة في الوقت المناسب، ولكنني سأحدد أيضا اثنين من المخاطر الخاصة التي لم يرد ذكرهما حتى الآن. ونحن نعرف من التجربة عبر أفريقيا وغيرها أن الانتخابات غالبا ما ترتبط بالتدهور في إدارة الشؤون الاقتصادية ونحن نريد أن نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على السير عكس هذا الاتجاه، إذا جاز التعبير، مواصلة مسار الانضباط المالي.

والخطر الثاني ذو الصلة الذي نراه، ولا سيما في هذا السياق، هو إن استمرت الاتجاهات الراهنة في أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط، فعندما تجرى الانتخابات يمكن أن نواجه حالة تسود فيها ضغوط كبيرة في أماكن مثل كينشاسا حيث نشهد ارتفاع أسعار الحبوب بشكل كبير جدا. فعلى سبيل المثال، في حين بلغ معدل التضخم خلال عام ٢٠١٠ ١٠ في المائة تقريبا، فإننا لاحظنا بالفعل ارتفاع الأسعار أكثر من ١٦ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١١. أسعار الحبوب، على وجه الخصوص، ارتفعت بنسبة ٣٣ في المائة. وذلك يستحق الملاحظة باعتباره عامل تعقيد ونحن نقترب من الانتخابات.

أما نقطتي الخامسة فهي أن نؤكد ما قاله الآخرون بشأن العنف الجنساني والوقوف بشكل مباشر مع مَن يحثون الحكومة على بذل المزيد من الجهد. وفي هذا المقام، أود أيضا أن أعرب عن تأييد البنك الدولي للتعليقات التي أدلى بها زميلي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشير إلى الإجراءات الأخرى التي يمكن للحكومة أن تتخذها للمساعدة على الحد من التفاوت بين الجنسين. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أن هناك بعض القوانين التي تحد مما يمكن للمرأة أن تفعله بدون إذن زوجها من حيث الإجراءات القانونية الروتينية. ونود القول بأن هذه التدابير والقوانين هي التي تقف في طريق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

أما نقطتي الختامية، المُتَضَمَنَة في كل ما قلته حتى الآن، فهي أن نوع المشاركة التي أشار إليه كثير من المتكلمين في بياناتهم ويؤيده البنك الدولي هو النوع الذي يحتاج أن يحافظ على المسار في الأجل الطويل. أريد فقط أن أؤكد للمجلس أن البنك الدولي، وكذلك منطقة أفريقيا التي أمثلها يلتزمان التزاما قويا بتلك العملية الطويلة الأجل. والآن، لدينا حافظة مالية تبلغ حوالي ٢,٢ بليون دولار. ونحن نقدم الدعم بالتعاون مع العديد من أعضاء المجلس إلى عمليات بناء المؤسسات. نحن نركز كثيرا على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك أمكانية الوصول إلى خدمات الكهرباء والتعليم والصحة. ونحن نشارك مشاركة كبيرة – بالتعاون مع العديد من أعضاء المجلس – في العمل في مجال الإدارة. ومؤخرا على وجه التحديد، بدأنا بتنشيط مشروع سيدعم التحسينات في الإدارة في قطاع التعدين. تكلمت في وقت سابق عن قلقنا إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولا سيما في سياق الانتخابات. أود أن أشير إلى أن لدينا عملية وهي صندوق العمل الاجتماعي الذي يبلغ رأسماله حوالي ١٠٠ مليون دولار، والذي سيكون مفيدا للغاية في مساعدة الكونغوليين في معالجة بعض هذه الزيادات في أسعار المواد الغذائية.

نحن موجودون هناك لفترة طويلة. ونحن نرحب بهذا الخطاب. نأمل أيضا أن يستمر الجميع في التركيز على المسائل الطويلة الأجل وعلى الالتزام في الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الاستراتيجية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعوة الاتحاد الأوروبي لاطلاع المجلس على وجهات نظره. أود أيضا أن أشكر الأمين العام

على إحاطته الإعلامية الهامة وعلى الرسالة التي نقلها ويؤيدها الاتحاد الأوروبي.

ويستند انخراط الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بديهيتين: أهمية الملكية المحلية، والحاجة إلى ضمان وجود جهود دولية منسقة مع الأمم المتحدة في صميمها.

لا يمكن إحراز التقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا إذا انخرطت القيادة السياسية الكونغولية انخراطا تاما. منذ صراعات التسعينات، أبدت السلطات الكونغولية التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق الاستقرار في بلدها. أرحب باشتراك السيد ريمون تشيباندا، وزير التعاون الدولي والإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم وأشكره على رسالته الهامة. أود أن أكرر مجددا، في حضوره، التزام الاتحاد الأوروبي بدعم السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يتطلب السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاركة المجتمع الدولي مشاركة كاملة. واليوم، تأتي الأمم المتحدة يكمن في صميم هذا الجهد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الأمني الأساسي الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية تحقيق الاستقرار.

أود أن أتناول ثلاثة تحديات تكمن في صميم العلاقة الاستراتيجية التي يبنيها الاتحاد الأوروبي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع المنطقة.

التحدي الأول يتعلق بتعزيز نظام سياسي ديمقراطي منفتح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان التقدم المحرز في هذا المجال محور عملية الانتقال السياسي في عام ٢٠٠٦. لقد بذل الشعب الكونغولي، بدعم من المجتمع الدولي، جهودا كبيرة لإقامة مؤسسات ديمقراطية. ويجب أن تستمر هذه الجهود.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي كان الجهة المانحة الرائدة للعملية الانتخابية في ٢٠٠٦، سيظل منخرطا. إن الاتحاد الأوروبي إذ يعمل مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه سيسعى إلى اتباع نهج ذي ثلاث جوانب وهي التبرع بـ ٤٧,٥ مليون يورو؛ ودعم جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود الدولية لتأمين الانتخابات، ولا سيما من خلال شراء معدات الاتصالات لشرطة كينشاسا؛ وبعثة مراقبة انتخابات محتملة تابعة للاتحاد الأوروبي. وسيقوم الاتحاد الأوروبي أيضا ببذل جهد خاص قبل عملية الانتخابات وأثنائها يرمي إلى دعم الحوار بين جميع أصحاب المصلحة الكونغولية، بما في ذلك المجتمع المدني.

والتحدي الثاني يكمن داخل المجال الحيوي للحكم. ومنح الاتحاد الأوروبي الأولوية في شراكته مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لإدارة قطاع الأمن – ولقطاعات الدفاع والشرطة والعدالة. يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن عماد تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وتساعد بعثتان تابعتان للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية – هما بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي – الحكومة الكونغولية في إصلاح الجيش والشرطة وإعادة بنائهما وتسديان المشورة لها. وتعمل هاتان البعثتان بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة.

وتتألف بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية من حوالي ٥٠ موظفا معظمهم من العسكريين. وتسدي البعثة المشورة وتقدم المساعدة إلى السلطات الكونغولية في قطاع الدفاع. وتركز، في جملة أمور، على الموارد البشرية، والإدارة اللوجستية وتدريب الضباط. أما بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي فهي بعثة شرطية ومقرها في كينشاسا، ولها مكاتب ميدانية في غوما. وهي تتألف من حوالي ٥٠ خبيرا في مجالات الشرطة والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بمن فيهم المتخصصون في مكافحة الإفلات من العقاب والعنف الجنسي.

وكما أشار الأمين العام وغيره من المتكلمين، فمكافحة العنف الجنسي تمثل في الواقع أحد أكبر اهتمامات المجتمع الدولي فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن تعزيز إصلاح القطاع الأمني في البلد يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. تجري حاليا صياغة التشريعات الملائمة، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. إن إتباع نهج شامل لمعالجة القيود السياسية والتقنية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر بالغ الأهمية وينبغي أن تستمر، بما في ذلك خلال الفترة الانتخابية المقبلة. فيما يتعلق بقطاع العدالة، حيث المفوضية الأوروبية هي إحدى الجهات المانحة الرئيسية، تم إعداد خطة إصلاح، ولكن في الوقت الحاضر تفتقر الوزارة المسؤولة إلى القدرة على تحقيق أهدافها.

والتحدي الثالث يتعلق بالاقتصاد. ونحن ندرك التطورات الإيجابية الأخيرة في سياسات الاقتصاد الكلي التي تنفذها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل ضمان التقدم الاقتصادي، الذي يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار المستدام.

يسهم الاتحاد الأوروبي بحوالي ٦٣٤ مليون يورو في التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ويجري توفير مبلغ إضافي قدره ٤٠ مليون يورو سنويا كمساعدات إنسانية. تشكل هذه المبالغ حوالي ٢٥ في المائة من مجموع التبرعات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي عندما تؤخذ بعين الاعتبار الإسهامات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء فيه. والهدف هو دعم إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بذل الجهود لتحقيق الاستقرار في بعض مناطق البلد. وينصب التركيز على إعادة البناء المادية، ولا سيما على البنية التحتية والنقل، فضلا عن إعادة بناء الدولة من خلال تعزيز الحكم الرشيد. بالإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الصحة العامة وحماية البيئة.

إن النجاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد أيضا على المحافظة على تحسين السياق الإقليمي.

بذل الاتحاد الأوروبي جهودا سياسية ودبلوماسية كبيرة من خلال الإسهام في حل الأزمات الإقليمية وتعزيز المزيد من التعاون بين المتحاربين السابقين. يعيد التعاون القائم اليوم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها الشرقيين تشكيل الديناميات الإقليمية ويهيئ فرصاً متجددة لتحقيق السلام والنمو الاقتصادي. وهو أيضا شرط أساسي لمعالجة الصراعات الإقليمية المتبقية، خاصةً في مقاطعتي كيفو، حيث لا تزال الجماعات المتمردة المسلحة غير الكونغولية تشكل تهديدا كبيرا.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وهي منظمة إقليمية تتألف من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وتعمل كمنتدى دائم لما بعد انتهاء الصراع للحوار بين الدول الثلاث. وقد بدأت إعادة إطلاق

هذه المنظمة تؤتي أولى ثمارها في مجالات مثل الأمن الإقليمي وتطوير الهياكل التحتية الاقتصادية الإقليمية.

تشكل جمهورية الكونغو الديمقراطية حجر الزاوية للأمن القاري. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة انخراطه في هذا البلد وفي عملية تثبيت الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. إن الجهود المشتركة والمنسقة من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري. وقد أطلعنا مؤخرا الشركاء الآخرين في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى على تحليلاتنا في اجتماع عُقد في بروكسل في ١٥ نيسان/أبريل. ويجب دعم تلك الجهود بالتزام قوي ومستمر من جانب السلطات الكونغولية، إذ إن الجهود المتواصلة والموارد الكبيرة ستكون مطلوبة لكفالة إحراز التقدم المستمر بشأن التحديات الرئيسية التي أشرت إليها للتو. وسيواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه تقديم مساهمته من أجل تحقيق أهداف التنمية والسلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، سنواصل تعاوننا الوثيق مع السلطات الكونغولية، والأمم المتحدة، والشركاء الدوليين الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد تشيباندا.

السيد تشيباندا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر جميع المتكلمين اليوم على الجودة المتميزة لبياناتهم وعلى مساهماتهم في المناقشة.

ويسرني أن أشير إلى أننا تمكنا من تحقيق توافق في الآراء في مجالين اثنين على الأقل، هما تحديداً التقدم المحرز، والتحديات التي لا تزال أمامنا. وألاحظ أن التقييم الذي أجريناه هنا جاء متطابقاً من وجهة نظر جميع الأطراف المتحاورة تقريبا، وأنه كان هناك قدر كبير من العزم على مواصلة عملنا المشترك، وترسيخ وزيادة فعالية الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من جهة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة أخرى.

وأود أن أؤكد للمجلس مرة أخرى عزم الحكومة الكونغولية على مواصلة جهودها لبناء السلام والديمقراطية، وبشكل أكثر تحديدا، لتنظيم انتخابات، على مدى الأشهر القليلة المقبلة، ستكون نزيهة وديمقراطية، وبالتالي ذات مصداقية. يجب أن تكون تلك الانتخابات مفتوحة للجميع، وأن تجري في ظل توفر ضمانات لحرية التعبير، والوصول إلى وسائل الإعلام، والمشاركة الواسعة لأقصى قدر ممكن، وتوفُّر الأمن للجميع. وقد بيّنا ما هو نوع المساعدة التي نود أن نتلقاها من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وآمل أن نحصل في وقت قريب جداً على المساعدة التي نحتاج إليها من البعثة في مجال الدعم اللوجستي، إذ إنّ التحدي ليس في إتاحة الموارد، بل في جعلها متاحة في الوقت المحدد منعاً لأي تأثير سلبي على الجدول الزمني المحدد للانتخابات، وهو في الأصل ضيق جدا. بعد استماعي إلى مختلف البيانات، تحدوني الثقة في أن الرقم الذي ذكرته في وقت سابق للميزانية اللازمة لتنظيم الانتخابات بالشكل الصحيح سيكون في الواقع متاحاً سواء على مستوى الأمم المتحدة والمجلس أو على مستوى مختلف الشراكات.

أود أن أعاود النظر بإيجاز في عدد قليل من المسائل التي أشار إليها ممثلو الدول المختلفة اليوم، على وجه الخصوص مسألة الاغتصاب والعنف الجنسي. وأود أن أؤكد للمجلس أن هذه المسألة تحتل الصدارة بين شواغل الحكومة. وينطبق الشيء نفسه على تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال. إن تجاهل اغتصاب امرأة واحدة يشكل مأساة، لذا فإن حقيقة أن هناك الكثير من حالات الاغتصاب تحرمنا، نحن قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من النوم في الليل. وكون أن إحراز التقدم في حل هذه المشكلة يسير ببطء لا يعكس

بأي حال من الأحوال عدم وجود الإرادة السياسية. إن الأمر يعود للطابع المعقد جدا للمشكلة ولقدراتنا المحدودة. نحن نعمل على إصلاح القطاع القضائي لدينا، ونحاول تحسين قدرة جيشنا وقوات الشرطة لدينا على كفالة الأمن في المناطق التي تفتقر الآن إلى الأمن من أجل الحد من حالة الفوضى التي تؤدي إلى مآسي الاغتصاب.

وأود أن أقول إننا نتفهم الحاجة إلى رفع مستوى الوعي العام بالاستشهاد بالإحصاءات. لكنني أدعو إلى تفهم مماثل لحقيقة أن المشكلة بحد ذاتها مأساوية بما فيه الكفاية. أنا أتفهم الدافع الإيجابي المتعلق بزيادة الوعي من وراء بعض الإحصاءات المذكورة. ولكنني أعتقد أنها يجب أن تؤخذ في سياقها الصحيح، إذْ إن الأرقام تعود إلى عام ٢٠٠٦. وأعتقد أن بعض التقدم قد أحرز منذ ذلك الحين. ولكني أتكلم أيضاً عن السياق، لأنه، بإجراء عملية حسابية، ستكون النتيجة أن كل امرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تعرضت للاغتصاب. بالتأكيد لا أقول هذا للتقليل من خطورة المشكلة بأي شكل من الأشكال. لكنني أعتقد أن علينا أن نسعى معا لتجنب وصم البلد ونسائه. إننا نرحب بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات القتال، الذي استضفناه مؤخرا في بلدنا، والذي نود أن نؤكد له مجددا استعدادنا للتعاون من أجل كفالة التوصل إلى أكثر الوسائل فعالية لوضع حد لهذه الآفة.

وفي شأن موضوع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي وردت الإشارة إليه على مدار اليوم، أود أن أقول إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية منخرطة بنشاط شديد في هذه المسألة. لقد اضطلعنا بدور حاسم في إعداد وإقرار الصكوك التي اعتمدت في مؤتمر قمة لوساكا. ومنذ ذلك الحين، ظلت الحكومة تدعو إلى التنفيذ الفعال لتلك الصكوك. ويسعدني أنّ يكون بوسعي أن أقول هنا إن جميع الدول في المنطقة أظهرت حتى الآن تفهماً واستعدادا للتعاون. وأعتقد أن هذا التعاون هام في وقف الاستغلال غير المشروع. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط علما بالدعم والتدابير التي تُتخذ في أماكن أخرى على الصعيد الدولي، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة.

بخصوص عودة اللاجئين والمشردين، أود أن أطمئن المجلس إلى أن ذلك الأمر يجري تنظيمه بما يتماشى مع أحكام قانون اللاجئين من خلال اجتماعات للجنة المشتركة التي تضم بلدي والبلدان المضيفة للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهذه العملية جارية ويتم اتخاذ الترتيبات في الميدان لعودة اللاجئين والمشردين بصورة كريمة وآمنة.

وختاما، أود أن أقول كلمة عن الاقتراحات التي طرحها ممثلو البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأود أن أثني على مساهماتهم البارزة في إعادة البناء وإحلال السلام في بلدي. وهؤلاء هم الشركاء الرئيسيون لبلدنا. ونحن لا نرحب بمساهماتهم فحسب، ولكن أيضا بالاقتراحات والمقترحات التي يقدمونها لنا في سياق حوارنا معها. وأحيط علما بالاقتراحات التي قُدمت. وأدرك أهميتها بالنسبة للجهود الجارية التي تبذلها الحكومة. وألاحظ أيضا أن العديد منها يشتمل على العناصر التي أشرت إليها بخصوص أولويات حكومة بلدي في مختلف المجالات، ومن بينها تحسين النمو واستمرار التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ما يسمى الوسط المفقود، ألا وهو، دور المشاريع الصغير والمتوسطة الحجم في توليد الثروة والفرص على أوسع نطاق ممكن في المجتمع الكونغولي بالكامل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب مجددا عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أؤكد لكم أن الحكومة الكونغولية تقدر كثيرا إسهام منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن نحرز تقدما، في الأسابيع والشهور المقبلة، في حوارنا حول إعادة تعريف تعاوننا في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير تشيباندا على بيانه.

أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن بتعزيز حواره مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكرر تأكيد أن التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي بصدد دخول مرحلة إحلال الاستقرار وتوطيد السلام تتطلب إقامة شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للنهج البناء الذي تتبعه السلطات الكونغولية ويرحب به، كما يرحب بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية أربع قضايا رئيسية لتحقيق الاستقرار في البلد: السلام والأمن، والانتخابات المقبلة، والحوكمة وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية.

”ويرى مجلس الأمن أن حالة السلام والأمن إجمالا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وهو يقر بنتائج الإجراءات المتخذة للتصدي لتهديد الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية، ولا سيما التقدم المحرز ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بوسائل منها عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ويشدد مجلس الأمن على أنه لا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة أورينتال. ويعرب المجلس عن قلقه بشأن الصعوبات التي ما فتئت تعترض عملية إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحدود الذي أحرز في مجال إصلاح قوات الأمن، التابعة للجيش والشرطة على حد سواء. ويهيب المجلس بالسلطات الكونغولية أن تعجل باعتماد الإطار القانوني اللازم وأن تنفذ رؤيتها على المدى البعيد لدور وهيكل الجيش والشرطة، ويشجع بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين على توفير الدعم المنسق لهذه الإصلاحات.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف، ولا سيما العنف الجنسي، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، مما يؤثر في معظم الأحيان على النساء والأطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. ويكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة. كما يدعو إلى وضع حد فوري للهجمات التي تشنها ضد السكان المدنيين كل الجماعات المسلحة. ويدين المجلس جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي يرتكبها بعض عناصر قوات الأمن الكونغولية. ويرحب المجلس بالتقدم المحرز في المحاكمات التي تمت مؤخرا بعد الحوادث التي وقعت في فيزي وغيرها من القضايا. ويعيد تأكيد الحاجة

الملحّة إلى محاكمة عاجلة لجميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ويحث السلطات الكونغولية على أن تنفذ الاستجابات الملائمة لمواجهة هذا التحدي، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في واليكالي. كما يحث الحكومة الكونغولية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما فيها كفالة حسن السلوك من جانب قواتها المسلحة امتثالا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغرض تسهيل عودة اللاجئين والمشردين.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع الاهتمام بالجدول الزمني الانتخابي الذي قدمته السلطات الكونغولية، ويحث الحكومة الكونغولية وكذلك كافة الأطراف المعنية على أن تكفل تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية تتسم بالموثوقية والشمول والشفافية والسلم وحسن التوقيت والحرية والنزاهة. ويعرب عن شكره لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي على ما يقدمانه حتى الآن من دعم، ويشجع على استمرار تقديم الدعم. ويشير مجلس الأمن إلى أن كفالة حرية التعبير وحرية التحرك لجميع المرشحين، وكذلك للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة من المجتمع المدني هو أمر في غاية الأهمية. ويهيب المجلس بالحكومة وبجميع أصحاب المصلحة الكونغوليين أن يفوا بمسؤولياتهم في هذا الصدد، ويهيب كذلك بالبعثة أن تدعم هذه الجهود، لا سيما عن طريق المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، والحوار المعزز والمنتظم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن طريق لجنة الشراكة الانتخابية، والمتابعة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

ويهيب المجلس كذلك بالبعثة وبجميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة أن تدعم بشكل سريع تدريب الشرطة الكونغولية، ويهيب بالجهات المانحة أن توفر الدعم من أجل تجهيز الشرطة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام إبقائه بشكل منتظم على علم بالعملية الانتخابية، بما في ذلك فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى هذه العملية.

”وفيما يتعلق بالحوكمة وبناء المؤسسات، يشدد مجلس الأمن على ضرورة إحراز تقدم سريع في ما يتعلق بالإصلاح القضائي ودعم المحاكم المحلية، من أجل كفالة تحقيق سيادة القانون وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس اهتمام السلطات الكونغولية بإنشاء محاكم مختلطة متخصصة للنظر في الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستكمال ذلك بتعاون السلطات القائم مع المحكمة الجنائية الدولية. ويهيب المجلس بالبعثة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية في هذه الميادين، وأن تساعد في استعادة الخدمات الأساسية، ومنها إمكانية اللجوء إلى القضاء، وإمكانية استخدام الطرق، والبنية الأساسية ذات الأولوية في مجال الصحة والتعليم، والبنية الأساسية الأمنية، وذلك في كافة أنحاء البلد، لا سيما في المناطق المتضررة بالنزاعات.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنمية الاقتصادية من أجل كفالة الاستقرار وتوطيد السلام على المدى البعيد، وهو يشدد على إيلاء اهتمام خاص إلى تمكين المرأة ومشاركتها في الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل للشباب، وإعادة إدماج قدماء المحاربين.

”ويؤكد أيضا على الحاجة للمزيد من التقدم في ضمان أن تكون التجارة بالموارد المعدنية قائمة على ممارسات إدارية سليمة للاقتصاد، وبالتالي تتسم بالشفافية والنزاهة واحترام القانون. ويشير المجلس إلى أنه يجب إيلاء اهتمام عاجل لتهيئة بيئة مؤاتية تجذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص اللازمة من أجل معالجة الاحتياجات من المواد الغذائية والبنية الأساسية والطاقة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التعاون الإقليمي مع البلدان المجاورة ينبغي أن يكون له دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويهيب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي، والاتحاد الأفريقي، وبجميع المنظمات ذات الصلة على الصعيد دون الإقليمي أن تواصل المشاركة في دعم جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مجالات ترسيخ الأمن ومكافحة الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/11.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.